علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
ببعض قضايا المرأة فى المجتمع المصرى
دراسة ميدانية لبائعات بسوق مدينة دكرنس

الدكتورة

هدى محمود الطلحاوى مؤمن

علاقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببعض قضايا المرأة فى المجتمع المصرى

دراسة ميدانية لبائعات بسوق مدينة دكرنس

د. هدى محمود الطلحاوى

تواجه المرأة فى سوق العمل غير الرسمى وفى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العديد من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية التى تستلزم اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التى من شانها مساندة المرأة ، فلقد أدت عولمة الاقتصاد إلى ظهور ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر ، تلك الظاهرة التى كان من أهم أسباب انتشارها بروز وتزايد أعداد الأسر التى ترأسها نساء فى بيئة يعوزها الدعم الاجتماعى للأمهات والأطفال وعدم التكافؤ داخل الأسرة الواحدة والانحياز ضد الإناث ، ناهيك عن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة ، بما فى ذلك سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والتحول نحو اقتصاد السوق . حيث ظهرت دراسات متعددة تتناول المرأة والتنمية من منطلق أن النساء يمثلن أفقر الفقيرات ن ولقد أدى هذا المنحى على شيوع ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر ، وذلك لعدم توافر السبل الكافية لحصولهن على الموارد الاقتصادية اللازمة لتحسين مستوى معيشتهن ومعيشة أسرعن . وحيث تزداد نفقات المعيشة دون أن تزداد الموارد المتاحة للمرأة لمواجهة الأعباء الاجتماعية .

ويُعد العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التمييز ضدها يُعطل – بصورة جدية – قدرتها على التمتع بحقوقها وحرياتها ، أو يلغيها بوصفة مظهراً من مظاهر الاختلال التاريخى فى علاقات القوى بين الرجل والمرأة وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة .

وبذلك يُعد العنف ضد المرأة تهديداً مباشراً للإنسانية جمعاء وذلك لأنه يهدد امن واستقرار الأوطان ، كما يظهر الصورة التى أصبحت عليها المجتمعات من العنف والتهور اللإنسانى .

ومع تزايد ظاهرة العمل المؤقت نتيجة لعولمة آليات السوق وما نتج عنها مكن حالات البطالة العابرة ، مما استدعى تغير الأدوار أو تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة فى الأسرة . فظاهرة التهميش القائمة لآت تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية العالمية هى واقع المجتمع المعاصر حالياً ونتائج تحديات العولمة من بطالة هيكلية إلى انتشار أشكال جديدة للفقر والحرمان والتهميش للمراة وعدم التمكين الاقتصادى لها .

ومن هذا المنطلق نهضت فكرة تقديم هذا البحث ال١ى يعنى باستعراض ومناقشة مسألة تدنى فرص الحياة أمام النساء المصريات الفقيرات ، بما يفرضه هذا التناول من معايير ومؤشرات اجتماعية متنوعة تفيد فى هذا المجال .

The Relation Between the Political, Social and Economic Transitions and The Woman Cases in The Egyptian Society

" A Field Study to A Sample of Saleswomen In Dikirnis City Market"

By: Dr. Huda Mahmoud El-Talhawy

The woman in the informal work Market and through the political social and economic transition faces a lot of local, national and global challenges which require taking all plans and procedures which in turn support the woman. The economic globalization led o coming out whiag's called "the phenomenon of poverty femaling", this phenomenon was one of the most important reasons its spread is the increasing the number of the families which are headed by women, in an environment lacks the social supporting formothers children and inbalance inside the one family, standing against females, regardless the new Liberian economic policies, including policies of capitalism forming and the transition towards the market economy. Nany studies dealt the woman and development through the women who represent the poorest of the poor. This led to spreading the phenomenon of what's called "Femaling the poverty", and this is because lack, of the sufficient ways for getting the necessary economic resources for improving their standard of living and the own families. Where the living expenses increase without increasing in the available resources for woman to face the social burdens.

"Violence against woman" is regarded a form from forms of discrimination delays seriously her ability to enjoy her rights and freedom or cancel her as a form from forms of the historical inbalance in strength relation between man and

woman and one of the social techniques for yielding her to control.

This, violence against woman is considered a direct threat for all humanity because it threatens security and stability of countries. It also reveals the shape which societies has became from violence and human rash. With the increase in the phenomenon of temporary work as a result of gloplizatioon of market techniques and what resulted in from cases of unemployment and which led to changing roles or exchanging them between man and woman in the family. Also the phenomenon of margning the list under the effect of the global economic liberals is beadily of the present society and outcome of globalization challenges from unemployment to spread of new phases of poverty and not margning the woman economically. From this way, the idea of introducing this research arose which means showing and discussing the problem of lack of life opportunities.

مقدمة :

تكشف أدبيات سوسيولوجيا العمل أهمية الدور الذى تأدية القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى تشكيل القوى العاملة وأنماطها وخاصة تنوعها وفقاً للعمل الدائم ، والمؤقت وجزءاً من الوقت ، وكل الوقت ، أو وجود عمالة بلا وظيفة . وتؤدى تلك القوى دوراً لى فى نمو بعض أنماط العمالة على حساب البعض الآخر .

ويثار فى الأدبيات المعاصرة قضية هامة فى تناول وضع المرأة فى سوق العمل، ألا وهى : عن الحكم على مشاركة العمالة النسائية فى سوق العمل ، لا يتم جزافاً عن طريق حساب نسبة المشاركة مرتفعة أو منخفضة ، بل من المهم تبنى منظور يمكن من فهم طبيعة هذه المشاركة . وإذا كان المنظور الأنثوى يركز على سيطرة الذكور على بعض الأعمال ، وإعادة ترتيب النوع ، وتنظيم سوق العمل ، فإن المنظور الحديث يركز على كثير من القضايا المتصلة بالعمل وفهم المواقع التى تشغلها المرأة فى سوق العمل . (Jacqueline Oreilly & Colette Fagan, 1993: 370 – 377) وفى ظل التحولات العالمية المجتمعية تتنامى العمالة المؤقتة عامة ، والنسائية خاصة ، كمطلب من متطلبات الاقتصاد العالمى الجديد ، وكنتاج لظروف إعادة الهيكلة الاقتصادية . إذ يشهد مجتمعنا العديد من التحولات الناجمة عن طبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى ، والتكيف الهيكلى والخصخصة ، وتفعيل دور القطاع الخاص .

ومن منطلق تزايد معدلات الفقر والبطالة ، مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي ، وذلك لما ترتب على تطبيق هذه السياسة من خفض الإنفاق الحكومي ، وحرمان ذوي الدخول المنخفضة (وخاصة النساء) مما كانوا يحصلون عليه من دعم وحماية سواء كان دعم مباشر للغذاء ، أو دعم غير مباشر.

إن تناول هذه المظاهر المتصلة بهشاشة وضع المرأة المصرية الفقيرة هو مطلب أساسى فى دراسات وبحوث المرأة العربية بوجه عام ، والمرأة المصرية بوجه خاص والتى ما تزال بعيدة عن مظلة المشاركة بفاعلية فى حركة التغيير الاجتماعى ، فضلاً عن وقوعها تحت سلطة الإدراك الخاطئ للرجل لطبيعة دورها الإنتاجى ومستوى مساهمتها فى عملية التنمية .

ولحق بالمرأة باعتبارها شريك للرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية – العديد من الآثار السلبية مثل تفاقم مشكلة البطالة بين الإناث ،

وتدنى مستوى الدخل الذي تحصل عليه غالبية النساء ، وزيادة نسبة النساء المعيلات والعاملات ، حتى أن مفهوم الفقر ارتبط بالمرأة وانتشر مفهوم تأنيث الفقر (عزة صيام ، ١٩٩٤ : ٤٠) .

وأن التغيرات التي طرأت على مضمون وشكل الأدوار الاجتماعية للمرأة المصرية لها خصوصيتها في إطار السياسة العامة للمجتمع وتراكماته الاجتماعية والثقافية والفكرية على امتداد مراحل تاريخ مصر الحديث منذ بدايات القرن التاسع عشر والتي أدت إلى خصوصية قضية المرأة ، ومشاركتها الاجتماعية والسياسية (نسمة البطريق، ١٩٩٩: ٥٥٤ ــ ٥٥٥) .

والآن ونحن في ألفية جديدة والمجتمع المصري يشهد تحولات عدة بدأت تمارس فعاليتها منذ أكثر من عقد من الزمان وتكاد تلحق بتأثيراتها كافة قطاعات المجتمع.

ومن هذا المنطلق نهضت فكرة تقديم هذا البحث الذى يفى باستعراض ومناقشة مسألة تدنى فرص الحياة أمام النساء المصريات الفقيرات في سوق العمل غير الرسمي لكي تكشف عن مدى تأثرها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها المجتمع المصري .

إشكالية الدراسة :

تتمثل المشكلة البحثية للدراسة الراهنة في محاولة التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة المصرية مثل الفقر والبطالة وسوق العمل وغيرها من المشاكل التي تقف عقبة في طريق كثير من النساء ، وخاصة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع المصري.

فظاهرة التهميش القائمة الآن تحت تأثير الليبرالية الاقتصادية العالمية هي واقع المجتمع المعاصر ونتاج تحديات العولمة من بطالة هيكلية إلى انتشار أشكال جديدة للفقر والحرمان والتهميش وخاصة بين النساء ، مما كان له أكبر الأثر فى ظهور العنف بكل صورة .

والفقر والبطالة والعنف ..... الخ من الظواهر الاجتماعية التي تعد مؤشراً إلى وجود خلل اجتماعي ، وهو دليل على أن المجتمع قد فشل في توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش لقطاع هام في المجتمع وهم النساء ، فعلى طول تاريخ مصر ، ساعدت ظروف تاريخية ، وطبيعية البيئة الاجتماعية القائمة ، على وجود وسائل اقتصادية وغير اقتصادية تستنزف من خلالها قوى اجتماعية معينة الجانب الأكبر من الثروة الاجتماعية ، في حين لا يبقى للقطاعات الكبيرة

من السكان ما يكفي لتحقيق الحد الأدنى من ضروريات الحياة ، وكانت هذه القوى الاجتماعية تتمثل في الدولة ومن يسيطرون عليها أو من يمثلهم في الطبقات الاجتماعية صفوة الحكم ، ومن يخدمون مصالحهم ، وكبار الملاك ومن إليهم . أما القطاعات المستنزفة فأغلبهم من النساء ، والمرأة المعيلة ..... الخ ، وبصفة خاصة ضعف فرص العمل وانعدامها أحياناً أمام الكثير من النساء.

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة من خلال :

التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة المصرية بشكل عام ، ودور ذلك في تيسير إيجاد حلول جوهرية لمشاكل النساء إضافة إلى أن دراسة المرأة ومعاناتها في الحياة سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية سوف تجعل من السهولة على صناع القرار التعرف على مشاكلهم ، ومحاولة إيجاد حلول لها مما يعود على المجتمع بالنفع في تحقيق مشاركة المرأة في المجتمع بشكل فعال.

وانطلاقا من هذا المنظور يسعى البحث الراهن إلى تقديم صورة عامة وحقيقة لظاهرة اجتماعية تعتبر من أخطر ظاهرات المجتمع وأكثرها حساسية وأهمية ، وهي ظواهر البطالة والفقر والعنف وخاصة للنساء ؛ وذلك في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في محاولة للإسهام في التعرف على أهم المصاحبات الاجتماعية والمشكلات التي تواجهها النساء في مصر ، وإطلالة تساعد في تحديد الجمهور الحقيقي الذي يمكن أن توجه إليه البرامج الإنمائية .

أهداف الدراسة :

إذا اعتبرنا أن كل دراسة علمية في مجال ما تسهم إسهاماً إيجابياً في تراكم المعرفة النظرية والأمبريقية في هذا المجال ، فعندئذ يكون الهدف الأول لهذه الدراسة متمثلاً في إضافة فرع من أهم فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الاقتصادي الذي صار مطالباً بالتصدي للعديد من الظواهر الاجتماعية ، والتي لا تخلو من بعد اقتصادي فعال مثلما هو الحال في دراستنا الراهنة التي تتناول المرأة وخاصة التي تعاني من الفقر والبطالة والعنف والتهميش... الخ .

أما على المستوى الميداني تسعى الدراسة إلى إعطاء صورة وصفية حول حياة شرائح سكانية في المجتمع المصري ، وهم النساء ، ومدى قدرتهن على إشباع حاجاتهم الأساسية وذلك من خلال تحقيق هدف رئيس وهو رصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرض لها المجتمع المصري

وتأثيرها على المرأة في سوق العمل غير الرسمي . لذا تثعد هذه الدراسة من الدراسات التى صوبت هدفها على العمالة النسائية فى سوق العمل غير الرسمى من أجل الكشف عن تأثير العديد من التحولات البنائية على تنامى هذه العمالة وخصائص العمالة النسائية وذلك من خلال ما يلى :

- مدى تأثير التحولات البنائية " الاجتماعية ، السياسية " على المرأة فى سوق العمل غير الرسمى .
- تأثير التحولات المجتمعية على ظاهرة تأنيث الفقر .
- معرفة أسباب العنف الذى تتعرض له المرأة فى سوق العمل غير الرسمى .

وفي ضوء ما تم طرحه في اشكالية الدراسة فضلاً عن أهداف تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها ، أثارت الدراسة تساؤلاً أساسياً محتواه : ما تأثير التحولات البنائية على المرأة فى سوق العمل .

في ضوء هذا التساؤل العام ، طرحت الدراسة تساؤلات هى :

- ما تأثير التحولات البنائية (الاجتماعية – الاقتصادية – السياسية) على المرأة في سوق العمل غير الرسمي ؟
- هل أثرت التحولات المجتمعية على ظاهرة تأنيث الفقر ؟
- ما هي أسباب العنف ضد المرأة ؟

مفاهيم الدراسة :

التحول :

يستخدم مفهوم (التحول Conversion) للإشارة إلى التغير السريع والمفاجئ الذي يطرأ على وجهة نظر شخص معين في الحياة ، وقد يتضمن التحول تغيرات في المعتقدات أو التواجد مع جماعة معينة وفي خصائص شخصية الإنسان ، لأنه يدفعه إلى إعادة تنظيم أفكاره ومشاعره مما يؤثر على وجهات النظر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفلسفية بالتحويل(محمد غيث ، ١٩٩٢ : ٩١) .

ولقد أثارت فكرة التحول والتغير الاجتماعي كثيراً من الجدل والنقاش بين علماء الاجتماع فالمجتمع دائماً في حالة تغير ، حيث تختلف درجة التغير من مجتمع لأخر وقد اختلف العلماء في تعريفهم لمفهوم التحول فمنهم من ذهب

إلى أنه يوازي مفهوم التغير الاجتماعي ومنهم من عرفه بمعنى التطور (عبد الباسط عبد المعطي، ١٩٨٧ : ٢٧) .

ولقد ذهب محمد عاطف غيث إلى أن مفهوم التحول هو عبارة عن عملية يعمل فيها التغير على إعادة تشكيل القيم السائدة والمفاهيم المستخدمة باعتبارها إطارات مرجعية، وكذلك تشكيل أنماط جديدة للسلوك ، وهي عملية يمكن ملاحظتها في مراحل تاريخية متباينة ومجالات مختلفة و مستويات مغايرة (محمد غيث ١٩٨٥ : ٢١٦) .

مفهوم التحول الديمقراطي :

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة على الساحة الفكرية لمحاولات منسقة للتأصيل المفاهيمى ، تبدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع .

ولقد عرف " شميتر " التحول الديمقراطي على أنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لن تشملهم من قبل ، لأن هناك عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول بين نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ، ويعرفها " رستو " بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة ، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية لاحقاً للطرف المتغير في هذا الصراع (فيليب شميتر ، ٢٠٠٧ : ٥١ – ٥٣) .

والتحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية ، تتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية . أي انتهاء الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية ، فالتحول الديمقراطي يعني التغير جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات الراتب في الحقل الاجتماعي (سامية إمام ، ١٩٨٦: ٢٠ – ٢٣) .

والتحول الديمقراطي إجرائياً :

هو تغير ناتج عن إدارة مقصودة ويكون فيه العنصر البشري هو القائم بعملية التغير حيث تقوم فيه المؤسسات (العامة – الخاصة) في بداية المنشأ على تطبيق قواعد الديمقراطية ونتيجة لغياب الرقابة تحييد هذه المؤسسات عن الهدف الذي أنشأت من أجله، وتأتي عملية التحول الديمقراطي فيها نتيجة ثورة تحدث داخل هذه المؤسسة (ثورة عامة) نتيجة لتردي الخدمات وانتشار الرشاوي والمحسوبية وما إلى غير ذلك وبالتالي تحدث عملية التحول الديمقراطي .

التحول الاجتماعي :

وهي خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية فهو سبيل بقائها ونموها ، وبه يتهيأ لها التوافق مع الواقع ويتحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي ، وعن طريقة تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة لذلك يؤكد علماء الاجتماع على أن التحولات الاجتماعية المفاجئة في حياة الشعوب ، تعتبر دلالات مشوهة وغير طبيعية إذا لم ترافقها وتتزامن معها تحولات طبيعية في البنى الاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية وأن جميع أشكال التميز تنعكس سلباً على سيرة تلك التحولات وتحول بصورة دراماتيكية إلى فوضى استقلال وانحدار خطير في مجموعة القيم والسلوك والقوانين الضابطة لحركة المجتمع مشيراً إلى أهمية البناء التحتي وعدم المغامرة والقفز وخرق المراحل للانتقال إلى مراحل المعرفة وتداعيتها (حسام عوض ، ٢٠١٥ : ١٥) .

كما عرف (أحمد شوقي ، ٢٠١٢ : ٧) " التحولات الاجتماعية : فيصد بها تحول المجتمع من نظام الملكية فى مرحلة " محمد على " إلى نظام الجمهورية بعد الثورة وفى فترة الانفتاح وسيطرة الطبقة الوسطى على مقاليد الحكم في المجتمع المصري وإصدارها للعديد من القرارات التي كان المقصود منها إنهاء قوة الطبقة العليا المتمثلة في كبار ملاك الأراضي ، وذلك من خلال قوانين الإصلاح الزراعي والتي كان الهدف منها تدمير القوة الاقتصادية لهذه الطبقة .

وهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع ، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة ، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية (وثيقة الإسكندرية ٢٠٠٤ :٣) .

والتحول الاجتماعي إجرائياً :

هو سمة وعلامة من علامات المجتمع تتميز بها الحياة الاجتماعية وبها يتحقق التوازن والاستقرار الاجتماعي ، فكلمة تحول تعبير عن تغير نوعي في الشيء، أي انتقاله من حالة إلى أخرى ، وعليه فإن التحول الاجتماعي هو تغير في بنى وهياكل ونظم المجتمع إما للأحسن والأسوأ ، فيمكن أن يحدث التحول داخل المجتمع نتيجة تغير أفكار وقيم وسلوكيات المجتمع وبالتالي تحدث عملية التحول الاجتماعي تقدم ويمكن أن يكون التحول تابعاً لثورة وبالتالي ينعكس سلباً على بنى وأنظمة وهياكل المجتمع .

ويأخذ التحول نوعاً من أشكال الصراع وانحدار مجموعة القيم والسلوك والقوانين الضابطة لتحركات المجتمع .

التحول السياسي كسلوك :

هو الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى أخر كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، ومن الفقر إلى الغنى وتغير الولاء إلى الخاص أو الحزب ، وكل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح مجال لكل الاحتمالات (محمد الجابري ، ٢٠٠٠ : ١٩٩٧) .

وهو الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي ، كما يمكن تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه : رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية . وهو حسب " صامويل هانتجتون " تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية (أنصاف الربعني ، ١٩٩٥ : ٥٨) .

التحول السياسي كأسلوب :

هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء ، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية (بلخيرة محمد ، ٢٠٠٦ : ٣) .

وبالرغم من وجود تعاريف متعددة للتحول السياسي يركز البعض منها على السلوك والبعض الأخر يركز على الأسلوب كان سليماً أم عنيفاً ، يمكن القول بأن التحول السياسي هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله ، ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير ، سواء بلجوئها إلى انقلاب باستعمال القوة (التحول العنيف) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي) ويخضع السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية (حسام الدين العدل ، مرجع سابق : ١٧) .

والتحول السياسي إجرائياً :

هو ذلك التغير الذي يحدث داخل الجهاز السلطوي للدولة ، إما بانهيار هذا الجهاز عن طريق ثورة ، أو تولي نظام سلطوي أخر عن طريق انتخابات تشريعية ويطلق عليه تحول كلي ، أن تغيير بعض الأنظمة والقوانين أو تعديل بعض مواد الدستور ويطلق عليه تحول سياسي جزئي ، ويحدث هذا التغيير

نتيجة وجود خلل داخل الأنظمة أو وجود تغيرات في القانون ومواد الدستور يجب تعديلها أو وجود تغيرات في أنظمة الدول الأخرى.

مفهوم الفقر :

يختلف مفهوم الفقر باختلاف المجتمعات والثقافات والأزمنة ، غير أنه من المتفق عليه أن الفقر حالة من الحرمان المادي ، ولو نظرنا إلى مفهوم " الفقر " سنجد أنه من المفاهيم المتباينة والمتداخلة في تعريفها نظرا لارتباطه بمجموعة من المؤشرات الكمية والإحصائية ، فضلاً عن البيانات الكيفية المصاحبة لوصف وتشخيص حالات الفقر ، وبرغم تنوع وتعدد تعريفات الفقر ، إلا أنها تشير جميعاً إلى مستوى منخفض للفقراء يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية للأفراد حيث أسباب الرزق والممتلكات غير مستقرة ، وموسمية وغير كافية ، كما أن الأماكن التي يقطنها الفقراء منعزلة وخطرة ولا تصلها الخدمات هذا علاوة على أن التمييز والعزل هما سمتا العلاقات الاجتماعية للفقراء ، كما أن القدرات محدودة بسبب الافتقار إلى المعلومات والتعليم والمهارات والثقة (ديبانا راياه وروبرت تشامبرز ، ٢٠٠٢ :٢) .

ورغم أن الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الاقتصادية كانخفاض معدل الدخل والثروة أو تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتي توصف بخط الفقر – فإن الفقر هو نتاج لبنية اجتماعية واقتصادية مشوهه ، وهو أشارة ومظهر من مظاهر التفاوت الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية ، والتي يعد الفقر أبرز إفرازاتها ، وفي هذا السياق يؤكد " عبدالباسط عبد المعطي " على أن الفقر حالة بنائية ، ملازمة لأسلوب إنتاجي من طابعة وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة والتمييز بين أنماط العمل إلى يدوى. وبالتالي فإنه من المميز هنا أن نشخص مشكلة الفقر على أساس أنها مشكلة بلدان فقيرة ، حيث أشارت العديد من الدراسات على أنه من العوامل الأساسية التي ساهمت في خلق الفقر والعمل على استمراريته في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة ، السياسات الاقتصادية ، وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والتي أدت إلى تعميق الفقر وسوء توزيع الدخول أو الثروات والتدهور البيئي ، والضغط السكاني وتهميش دور بعض الفئات كالمرأة (عزة صيام ، ٢٠٠٣ : ٢٢٠ – ٢٢١) .

والفقر في تعريف أخر بمثابة ألية تخلق حالة من الذل المرتبط بالحرمان وفقدان القدرة والكرامة وحيث الارتباط الايجابي القوي بين اللامساواة الاقتصادية من ناحية وبين الضعف والتخاذل السياسي والإحساس بالنقص والدونية ، وحيث يترك ذلك كله أثار سلبية على إنتاجية الفرد ومشاركته في الحياة الاجتماعية

والاقتصادية فيؤدي بمزيد من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالتخلف (محروس خليفة ، ١٩٨٨ : ١٩٢) .

وثمة أنواع أخرى من الفقر هي الفقر المادي ، و فقر المشاركة ، وفقر الاستقلالية وفقر الحماية ، ويمكن أيضاً تشخيص أنواع أخرى من الفقر تبعاً لمدى ديمومته ، وأهمه فقر صدمة مؤقت ، وفقر موسمي وفقر دائم (محمد باقر، ١٩٩٦ : ١).

ويشير المفهوم الاقتصادي التقليدي للفقر إلى انعدام الدخل أو انخفاضه بدرجة تحول دون قدرته على تحقيق الاحتياجات الأساسية ، مما يعني أن الدخل هو المؤشر المباشر المحسوس لقياس الفقر والتعبير عنه (نفيسة أبو السعود ، ١٩٩٦ : ٥) .

ويذهب تقرير التنمية البشرية لمصر الصادر في ١٩٩٦ م إلى أن الفقر كما هو متعدد الأبعاد ، يمكن التعبير عنه من خلال مفهومين للفقر وهما فقر الدخل الذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً وفقر القدرة الذي ينصرف إلى تدني مستوى الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها (تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦ : ١٧- ١٨) .

وتأسيساً على ما سبق تتفق الباحثة مع تعريف عبد الباسط عبد المعطي في أن الفقر ظاهرة وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة ، وأن الفقراء هم من حرموا بنائياً و تاريخياً من فرص عادلة في التملك و من فرص المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بأحداث تغيرات أساسية في مجمل السياسات العامة والقطاعية على مستوى المجتمع المحدد . وبعد هذا تأتي فرصتهم الضائعة بين التعليم والعمل والدخل والصحة والسكن ، وما إليها من مؤشرات في موضع التابع للمتغيرات الأساسية – أو المستقلة – كما شاع في أدبيات العلوم الاجتماعية (عبد الباسط عبد المعطي ، ٢٠٠١ :٢-٣) .

التمكين Empowerment :

هو مفهوم يتضمن قدراً كبيراً من الخيارات Choices التي يجب أن تمارسها المرأة سواء فيما يطلق بالفرص الاقتصادية التي تتمثل في الحصول على تمويل ، أو أن تعمل سواء في سوق العمل الرسمي أو غير الرسمي ، وفي نفس الوقت فإن الخدمات الصحية والتعليم للمرأة سيؤديان إلى تحسين قدرات المرأة لاتخاذ هذه الاختيارات أو القرارات (Mehre,1997:138) .

وقد طور Fawcall وزملاؤه (١٩٩٦) مفهوماً شاملاً للتمكين (بأنه عملية التأثير في الأحداث والمحصلات أو العائد الاجتماعي والاقتصادي) ذات الأهمية للفرد والجماعة والمجتمع . " والتمكين " أيضاً هو العملية التي من خلالها يدرك الفرد أنه يتحكم في مسار حياته ويرى Bandure أن مصطلح التمكين يشبه مصطلح الفعالية الذاتية Self–Efficacy وهو مقابل للقدرية Fatalism إذ أن الشخص المتمكن يتعامل مع بيئته بفاعلية وليس بشكل سلبي ، كما أنه يتفاعل مع الأحداث وكأنه متحكم فيها وليست مفروضة عليه أو مقدرة له (Bandura , 1997: 191) .

ويعرف تمكين المرأة Woman's Empowerment بأنها عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها Self – Reliant وأن تنمى شعورها بالقوة الداخلية Inner Strength والاستقلال الذاتي اقتصاديا والقدرة على اتخاذ القرار والإدارة والقيادة وتغيير السلوك والاتجاهات والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي .

وتقول ملك زغلول في تعريف التمكين أنه قدرة النساء على التحكم في مسار حياتهن بوجه عام ، وعلى وعيهن بحقوقهن (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) وممارستها بوجه خاص وقدرة المرأة على العمل الجماعي للوصول إلى حقوقها من خدمات وموارد من خلال مشروع ما ..... ويرتبط هذا المفهوم بالمشروع التنموي الشامل الذي يدعو إلى المشاركة السياسية والاقتصادية ويَّمكن المرأة من المشاركة الفعالة في الأسرة والمجتمع الأوسع (ملك زغلول ، ١٩٩٦ : ٢٧٢) .

والتمكين إجرائياً :

هو أن تمكين المرأة ليس بأن تعمل أو تشارك في النشاط الاقتصادي فقط ، وإنما في مجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تسهم اقتصادياً واجتماعياً في رفاهية أسرتها وتقدم مجتمعها. إضافة إلى التقييم والاعتراف المجتمعي بقدرتها على إحداث التغيير في سلوك الآخرين وفرض خيارتها على المجتمع .

التهميش :

تبنى مصطلح التهميش بعض كتاب أمريكا اللاتينية الراديكاليين الذين يحللون موضوع التهميش في ضوء نظرية التبعية ، واللذين يتوقعون علاقة عكسية بين التنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي وتقلص النشاط الإنتاجي للمرأة واستبعادها من سوق العمل . ويرتبط تهميش المرأة بظاهرة التهميش في مجتمعات العالم الثالث (محيا زتيون، ٢٠٠٠ : ٨٨) .

ويعتبر التهميش ظاهرة لا علاج لها في ظل تنمية رأسمالية تابعة تفصل بين أنشطة الإنتاج وإعادة الإنتاج ووجود ظاهرة الفصل المهني بين الجنسيين حيث تصبح المرأة قوة العمل الاحتياطية التي تكون على استعداد دائماً للمشاركة في الانتاج الرأسمالي بأقل الأجور وفي ظل ظروف عمل غير ملائمة ، وحيث يسود الفكر الأبوي الذي ينتج عنه تركز النساء في المنزل وفي الوظائف الدنيا ، بشكل متقطع غير منتظم (محيا زتيون، مرجع سابق : ٩٠-٩١) .

أما عن مؤشرات تهميش المرأة العاملة فيمكن التعرف عليها من تحليل الإحصاءات الرسمية مركزين على المؤشرات التالية :

- انخفاض معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة .
- انخفاض نصيب المرأة العاملة في القطاع الرأسمالي .
- تركز المرأة في القطاع غير الرسمي وفي مجال الخدمات .
- الفصل المهني ، وتركيز النساء في أقل مكانه .
- الفجوة النوعية في سوق العمل .
- التفاوت في الكسب بين الذكور والإناث .

والتهميش إجرائياً :

هو إدراك المرأة بعدم قدرتها على تحقيق ذاتها (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً) التأثير على المجتمع والآخرين فسيكون وضعها مهمشاً في كل من الأسرة والمجتمع ، مما يكون له أثاره السلبية على المرأة وأسرتها من حيث انخفاض الدخل ومستوى المعيشة وعدم تعليم الأبناء خاصة البنات ، وعدم توفير التغذية السليمة ، والرعاية الصحية وغيرها من جميع الخدمات التي تسعى إلى تحقيقها برامج التنمية منذ بداية الخمسينات .

ماهية العنف :

وضع البعض تعريفاً عاماً للعنف ويقصد به رد فعل عالمي بواسطة أحد الأفراد أو موجه مباشرة ضد الفرد والأفراد الآخرين ويسبب لهم ضرر أو أذى بدني (Rebert Parky , 1993:177) .

ويعرفه " عدلي السمري" متضمناً الضرر المادي والنفسى معاً أيضاً وكذلك أشكاله بأنه أي سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد أخر أو آخرين مادياً كان أم لفظياً ، ايجابياً أو سلبياً ، مباشراً أو غير مباشراً نتيجة الشعور بالغضب أو الإحباط أو للدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين ، أو للحصول على مكاسب معينة ، ترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي بصورة متعمدة بالطرف الأخر (عدلي السمري،٢٠٠٠ : ٤٠٥) .

مما سبق يتضح لنا أن تلك التعريفات اتفقت في مضمونها على اعتبار العنف هو استخدام القوة لإيقاع الأذى بالآخرين ، وقد يكون هذا الأذى بدنياً أو نفسياً أو كليهما ، كما اتفقت على أن للعنف دوافع، والعنف يحدث ضرر جدي خطير متهوراً فيما يحدث ضرر مجتمعي خطير أيضاً ، ذلك لأن سلوك الضرر نتاج لعوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وبيئية .

التحولات البنائية وأثرها على المرأة :

شهدت البلاد النامية منذ مطلع ثمانينيات من القرن الماضي ، أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، بسبب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية ، واكب ذلك مشكلات اقتصادية مستعصية ، منها تفاقم البطالة والتضخم ، واتساع الفروق الطبقية ، وتدهور مستوى المعيشة وخلال تلك الفترة روجت المؤسسات الدولية لفكرة أن السبيل المتاح أمام تلك الدول لسد مواردها المحلية ، هو الاستثمارات الأجنبية ، وخلق مناخ استثماري موات ، يعتمد على آليات السوق أو ما يطلق عليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير ، برامج التثبيت و التكيف الهيكلي ، وهي تعمل على إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، إذ أصبح الهدف هو الإصلاح الاقتصادي في مجالات الاستثمار والإنتاج ، والتشغيل ، وإطلاق الآلية السعرية كأداة أساسية لتيسير الحياة الاقتصادية (جوردن مايشال، ٢٠٠٠ : ٤٧١) .

وقد شهد المجتمع المصري في مرحلة الانفتاح الاقتصادي سياسة إصلاحية تنهض على فكر رأسمالي يقوم على تشجيع القطاع الخاص والتركيز على استراتيجية تنموية للقطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية ، وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية لإحداث تدفق نقدي أجنبي سريع . وتبنى سياسات التكيف الهيكلي من أجل تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة واحتياجات السكان (اعتماد علام ، ٢٠٠٠ : ٣٤٧ - ٣٤٨) .

وقد برزت الخصخصة في إطار سياسة التكيف الهيكلي في مصر ، والتي تعني بيع شركات القطاع العام التي تملكها الدولة ، وتنشيط دور القطاع الخاص في إدارة أو تملك الأصول المملوكة للدولة ، بحيث تحدث إعادة توجيه الاقتصاد الوطني بكيفية تسمح لقوى السوق أن تؤدي دورها وتطرح تأثيرها ، أي قبول قوانين وآليات السوق .

وقد اتجهت الدولة إلى الخصخصة للتخلص من الوحدات الإنتاجية الخاسرة في القطاع العام ، كذلك لتحقيق قيم الإنتاج والقضاء على السلبية التي أصابت المجتمع المصري ، كالتواكل والمحسوبية والفساد الإداري وأشكاله .

ومع هذا فإن للخصخصة كثير من المثالب منها : أن النمو الاقتصادي لا يتم بسرعة واحدة ، حيث تتعمق ثنائية الاقتصاد الوطني في ظل سياسة التصحيح الهيكلي بين قطاعات وأنشطة واسعة مصابة بالركود والانكماش وقطاعات في حالة ازدهار ، تؤدي هذه الحالة إلى الركود والتضخم وانتشار البطالة والفقر وخاصة بين النساء(محمود عبد الفضيل ، ٢٠٠١ : ٢٥٦) .

ولا يمكن فهم حال النساء بمعزل عن السياق المجتمعي الكلي ، ولا غنى عن هذا الفهم إذا أريد لجهود النساء أن تنجح . إذ يتأسس إضعاف النساء على بيئة مجتمعية غير مواتية .

ويعد الفقر عاملاً مهماً في بيئة تهميش النساء وخاصة الريفيات ، فالفقر صنو لقلة الحيلة ، وهو يفاقم من التهميش عامة ، وبدرجة أعلى في حالة النساء وخاصة الريفيات وتنحصر أسباب الفقر في بيئة التشكيلية الاجتماعية المصرية . غير أن أسباب الفقر قد تدعمت مؤخراً بسبب تغيرات جوهرية في السياسة الاجتماعية من خلال إعادة تشكيل المجتمع المصري على النمط الرأسمالي

الطليق ، الذي يحابي الأغنياء ويعاقب الفقراء، ويروج له تحت المسميات البراقة مثل (الإصلاح الاقتصادي – التصحيح الهيكلي) ونتيجة لذلك فقد استشرى الفقر . وبسبب ضعفهم الاجتماعي ، يتوقع أن تلقى النساء والأطفال إفقاراً أشد من باقي فئات المجتمع .

وليس في طاقة الأفراد التغلب على قلة حيلتهم . فهذه غاية لا تتحقق إلا من خلال الفعل الجمعي . والواقع أن الأساليب الحالية لمواجهة الفقر تبدو وكأنها تعمل على تدوين الوضع الرهن من قلة الحيلة إلى الاجتهاد والبراءة المتصلة وإدراك التحكم فى الأمور .

ومع تزايد ظاهرة العمل المؤقت نتيجة لعولمة آليات السوق وما نتج عنها من حالات البطالة العابرة ، مما استدعى تغير الأدوار أو تبادل الأدوار بين الرجل والمرأة في الأسرة في حالة عمل الزوجين أو انشغال الشريك بالعمل وانتشرت ظاهرة النساء المعيلات للأسرة في المجتمع الريفي وخاصة بعد زيادة تأثير الليبرالية الاقتصادية العالمية هي واقع المجتمع المعاصر حالياً ، ونتاج تحديات العولمة من بطالة هيكلية إلى انتشار أشكال جديدة للفقر والحرمان والتهميش وانهيار الروابط الاجتماعية والأسرية ، والتفكك الأسري ، غياب عائل الأسرة وانتشار ظاهرة النساء المعيلات للأسرة في المجتمع الريفي (محمود عبدالفضيل ، ١٩٩٦ : ٣١).

وتزايدت هذه النسبة في الأسرة الحديثة حيث تكون الأم صغيرة السن وعديمة الخبرة ، كما تعاني هذه الأسرة في الغالب من انخفاض الدخل والمستوى المعيشي والمستوى التعليمي للأم ، وهذا بدوره يؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وخاصة عند انشغال الأم أو الزوجة بأمور حياتية كثيرة تتعلق بقضاء حاجات الأسرة ورعاية الأبناء تعليمياً وصحياً ، وأحيانا العمل خارج المنزل بالإضافة إلى المشاكل النفسية والمشاكل المرتبطة بالتفكك الأسري ، ومشكلات الضعف الدراسي لدى الأبناء هذا بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالسلوكيات والانحراف نتيجة لغياب السلطة الضابطة ممثلة في رب الأسرة ، ووضع المرأة غير العادي نتيجة تحميل المسؤولية اقتصادياً وتربوياً .

ويتبلور عمل النساء وتأثيره على مكانة المرأة من خلال تقسيم صادر للعمل بين الرجال والنساء ، تدعمه قيم ثقافية قوية تحط من ظروف عمل النساء ، حيث تقترن المشاركة في النشاط الاقتصادي عادة بانخفاض المستوى المعيشي ، في سياق ثقافي واقتصادي وتشير نتائج البحوث إلى أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في المناطق الفقيرة تعملن وفق ظروف اضطرارية بدافع الحاجة المادية وبفرض المساعدة في الوفاء بالحاجات الأساسية لأسرهن ،

ولا يتمتع هؤلاء النساء وخاصة الريفيات منهن بالأعمال المتميزة التي تشغلها عادة بسبب ضعف إعدادهن لسوق العمل وتهميشهن الاجتماعي . ولا يترتب على كسبهن من العمل بالضرورة تقوية هؤلاء النساء في محيطهن الأسري .

ونظراً لضيق سوق العمل المصري وانتشار صفوف البطالة في سياق الركود الاقتصادي دفعت النساء الريفيات ثمناً باهظ للأزمة الاقتصادية ، فترتفع معدلات البطالة بين الإناث لأضعاف مستواها بين الذكور ، وتتزايد معدلات بطالة النساء بوتيرة أسرع وتدل الشواهد على أن النساء الريفيات أول من يستغن عنهم عند تقليص العمالة ، وأخر من يُستخدمون عند التشغيل الجديد(التحرير النهائي للمرأة في العقول ، ٢٠٠١ :١٤) .

كما تشير تقرير التنمية البشرية إلى ارتفاع معدل البطالة ، وفقاً لتعداد ١٩٩٦، بين الحاصلين على التعليم الثانوي والجامعي ، وتبلغ النسبة بين الذكور والإناث على التوالي على النحو التالي : الثانوي ١٤,٢٪ ، ٤٥٪ ، فوق الثانوي ٨ ٪ ، ٣٥٪ ، الجامعي ٦,٩ ٪ ، ١٤٪ (معهد التخطيط القومي ، ٩٨/ ١٩٩٩ :١٠١) .

ويشير تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ إلى أن ٧٧٪ من العاطلين في مصر من الخريجين الجدد وأغلبهم بين الإناث ، إذ أن ٨٣٪ من الإناث العاطلات يبحثن عن عمل لهن لأول مرة مقابل ٥٥٪ من الذكور (United Nation,1999 : 112) .

وهكذا كان لسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية تداعيات انعكست على البطالة ولا يكون أمام العاطلين سوى البحث عن أية فرص عمل تُتاح أمامهم ، حتى ولو كانت بشكل مؤقت أو يتأرجحون بين أكثر من عمل يعملون فترات ويتعطلون فترات أخرى وللفقر بعد أنثوي ، حيث أن نسبة الأسر التي تعيلها المرأة أكبر من الرجل إذ بلغت في عينة المسح الديموغرافي ، الصحي العام ١٩٩٥ ، نسبة ١٢,٦٪ من إجمالي العينة ، بينما بلغت ١١٪ بين عينة الأسر التي شملتها مع تقويم حالة الفقر الذي نفذ لحساب تقرير التنمية البشرية ، وكانت الأسر التي تعيلها الإناث أعلى نسبيا بين الفقراء ١٤٪ مقابل ١٠٪ لغير الفقراء ، وتكشف توزيع الأسر الفقيرة ، تبعاً للدخل أن الفقر أكثر انتشاراً بين الأسر التي تعيلها الإناث في كل من الحضر والريف ، مما يعني هشاشة أوضاع النساء وتأنيث الفقر (معهد التخطيط القومي ١٩٩٦ : ٨٣) .

وفي ضوء تداعيات إعادة الهيكلة الاقتصادية تصبح العمالة هي الضحية ، وخاصة العمالة النسائية ، إذ يظهر عنف ضد المرأة في سوق العمل ، وزيادة التمييز والتهميش فتقليص العمالة يأتي على حساب المرأة .

إضافة إلى أن النساء الآتي يعملن في مناطق الإنتاج الحر ، أي في الأنشطة الموجهة للتصدير والصناعات الزراعية والتكميلية إلى جانب العمل في الحقول والمزارع ، كما جذبت الصناعات التجميعية ، مثل السيارات والالكترونيات وتصنيع الحلوى والتطريز، العمالة النسائية ، وهذه الأعمال ذات أجور منخفضة وبلا تعاقدات أو ضمانات . فتدخل النساء بأعداد متزايدة إلى سوق العمل ، ولكن الأعمال المتاحة لها قليلة وبأجر ضئيل ، وتستنزف جهودهن ، وخالية من الضمانات ، وقد تكون مضرة بالصحة ، ويؤدى تركيز العمالة النسائية في الأعمال ذات الأجور المتدنية إلى تأنيث الفقر (شريف شحاتة ، ١٩٩٩: ٢٤٩ ، ٢٥٠) .

التحولات المجتمعية وتأنيث الفقر :

رغم أن العالم على اختلاف مشاربه الثقافية ، وتعدد هوياته يعطى اهتماماً ملحوظاً بقضايا المرأة لاسيما حقوقها الإنسانية. وتواجه المرأة تحديات مختلفة اقتصادية ، اجتماعية سياسية ، بسب إعادة التكيف الهيكلي ، وتقليص دور القطاع الحكومي ، وضعف قدرتها المرأة التنافسية ، بسبب انخفاض مهاراتها ، ومحدودية مستواها التعليمي والتدريبي من ناحية ، والمد الرجعي الذي يكرس خطواتها التقليدية التى تؤكد عودتها للبيت من ناحية أخرى (حليم ، ٢٠٠٠ : ٢٠) .

وبما أن وضع المرأة المصرية وخاصة الريفية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهيكل الاقتصادي وبالتطور الاجتماعي ، وبالتغير السياسي وبالمناخ الثقافي للمجتمع ، فإن عملية تطور وتنمية وضع المرأة ودورها في سوق العمل تسير مواكبة جنباً إلى جنب مع عملية تغير وتطور وتنمية المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً ..... الخ ، على اعتبار أن هناك علاقة بين المرأة الريفية والمجتمع ذات طبيعة بنائية تاريخية ، فالمرأة الريفية تؤدى دوراً اقتصادياً مهماً في كل المجتمعات . إضافة إلى أنشطتها الأسرية وغير المأجورة إذْ أن مساهمة المرأة في الأعمال المنزلية يحسن الأحوال الاقتصادية للأسرة ، مما يترتب عليه في كثير من الأسر انخفاض معدل التحاق الفتيات بالمدارس ، إضافة إلى تسربهن في مرحلة التعليم الإلزامي، وارتفاع نسبة الأمية بينهن إلى جانب انخفاض مستوى كفاءة التعليم وارتفاع تكلفته الفعلية (الأهلية المصرية ، ١٩٩٤ :٢٥) .

بالإضافة إلى انتشار العادات السيئة وسيادة التقاليد المتوازنة التي تقلل من تعليم الفتاة بالنظر إلى الدور الذي حدده لها المجتمع وقصره على وظيفتها التقليدية داخل الأسرة كزوجة وأم فحسب فهي المسؤولة عن إدارة المنزل وتدبير شئونه الداخلية من ناحية تدبير خدماته ، وتنظيم اقتصادياته ، والنهوض بمستوى المعيشة ، ورعاية وتربية الأطفال ، وأعدادهم للحياة المجتمعية ، ومن ثم فإن مشاركتها في عمليات التنمية مشاركة محدودة (شكري وآخرون ، ١٩٨٨ : ٢١) .

ولقد أدت التحولات الاقتصادية والسياسية إلى ظهور ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر ، تلك الظاهرة التي كان من أهم أسباب انتشارها بروز وزيادة أعداد الأسر التي ترأسها نساء في بيئة يعوزها الدعم الاجتماعي للأمهات والأطفال وعدم التكافؤ داخل الأسرة الواحدة والانحياز ضد الإناث ، ناهيك عن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بما في ذلك سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والتحول نحو اقتصاد السوق ، وتشير العديد من الدراسات إلى التزايد المستمر في أعداد الأسر التي ترأسها نساء ، وهي تكون أقرب للفقر من تلك التي يتحمل الرجال فيها مسؤولية الإنفاق (نادية فرج ، ٢٠٠٢ :١٩) .

ومن ثم فإنه يمكن التمييز بين الأسر التي ترأسها نساء في الريف والأسر التي ترأسها نساء في الحضر ، حيث إن الفقر أكثر كثافة على الأسر التي ترأسها نساء في الريف نتيجة لخلل تاريخي في توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر . وهو ما أكدته تاريخيا تيارات الهجرة الريفية الحضرية ، التي تدل على فقر قدرات المجتمعات المحلية الريفية لعدم تنويع فرص وخيارات كثير من شرائحها الاجتماعية ، ويدعم ذلك عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح الريف المصري. وأول وأهم هذه الملامح المتاح من الأراضي الزراعية ، فمتوسط نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية بسيط فى أغلب الأسر ، وما يقرب من ٧٠٪ من ملاك الأراضي الزراعية لا تتجاوز ملكية الواحد منهم فدانً واحداً (عبد الباسط عبد المعطي ،٢٠٠١ :٨) ويؤدي التوزيع غير المتكافئ لهذه الأراضي تزايد فقر الأسر في الريف المصري ولاسيما الأسر التي ترأسها النساء .

وتأتي القيم الثقافية القروية السائدة لتعزز من فجوة النوع لغير صالح الإناث ، ولهذا تكون أمام المرأة المعيلة في الحضر فرصاً أكثر من نظيرتها في الريف . ورغم أن اختيارات المرأة الريفية والحضرية المعيلة لا تخلو من قسوة ومرارة ، فقد كانت تلك المرارة، أكثر نسبياً للمرأة الريفية المعيلة (تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦ : ١٠٢-١٠٣) .

ويعود ازدياد تعداد الفقراء من النساء إلى الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فهن يعانين من جمود الأدوار المفروضة عليهن ، وقلة فرص التعليم ، نقص الموارد ، والتمتع بالخدمات المتاحة ، كما يعود أيضاً إلى وضع المرأة في سوق العمل ، والحواجز التي تحول بينها وبين التملك ، وفرص العمل والدخل ، والائتمان والتدريب ، وحيث توجد فرص العمل كثيراً ما توضع النساء في أدنى فئات الأجور ، وفي أغلب الأحوال في ظروف عمل لا تهيئ لهن الإحساس بالأمان والحماية القانونية (المجلس القومي للمرأة ،٢٠٠١ : ٢٠٢) .

ومع أن الفقيرات من النساء أكثر من الفقراء من الرجال (تأنيث الفقر) فالملاحظ أن الحياة أكثر قسوة على النساء الفقيرات منها على الرجال الفقراء ، فأعباء النساء تتضاعف بلا نهاية فيما يتعلق بصحة الأطفال والتنشئة .....الخ ، وهن أقل تعليماً ، ومع هذا يتحملن أكثر المسئوليات جسامة (أحمد حجازي ، ٢٠٠٠ : ١٥١) .

ولا شك أن ظاهرة تأنيث الفقر ليست في معظم الأحوال انعكاساً لموقف متعمد في المجتمع ، بل أنها تمثل انحرافاً عن نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الذكور والإناث في المجتمع المصري كما يحدده دستور الدولة وتشريعاتها والقيم الدينية السائدة فيها ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن بعض هذه المظاهر وثيقة الصلة بقيم وتقاليد اجتماعية سائدة بين بعض الشرائح الاجتماعية ، ومضمون ذلك أن وقع العبء الأكبر للفقر على النساء له علاقة مباشرة بمسئوليتها المرتبطة بكونهن إناثاً وبعض التقاليد والسلوكيات الاجتماعية والتقليل من قيمة مساهمتهن في عملية التنمية ، وكذلك عدم كفاية الفرص المتاحة لها للوصول إلى التعليم و الصحة والتغذية المناسبة ، وظروف العمل الملائمة ، ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأمية ووفيات الأمهات وسوء التغذية بين النساء ، بالإضافة إلى زيادة عدد النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنتظم ، وكما أن العمل غير المأجور هو العادة من نصيب النساء في العالم على اتساعه (تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ،٩٦) .

كما أكدت بعض الدراسات الدور الذي يلعبه ارتفاع تكاليف الحياة والمعيشية والفقر ، في دفع النساء إلى سوق العمل ، وتركز أعمالهن في أنشطة هامشية يمكن أن نطلق عليها أنثوية Female Niches ويعملن بشكل مؤقت ، كما أن قصور المؤسسات الاجتماعية في تقديم العون الكافي للفقراء ، يحمل المرأة العبء الأكبر في المسؤولية الأسرية ، فتدخل سوق العمل وتتفاعل مع

متطلباته وتصبح مكوناً من مكونات العمالة المؤقتة (Evelyne Huber & John D. Stephens , 2000:323,324).

ويزيد الأمر مع النساء المعيلات ، اللاتي يتخذن من العمل المؤقت أسلوباً للتكيف والبقاء من أجل رعاية أطفالهن ، ويجبر الفقر المرأة المعيلة على الدخول إلى سوق العمل دون التجهيز الكافي لاكتساب المهارات التي تمكنها من الاستقرار في العمل ، وتؤدي مشكلة البطالة إلى قبولها أي عمل يتوافر أمامها ومن هنا يصبح العمل المؤقت وسيلة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لسوق العمل (Homa Hood Far, 1997: 593,594).

ولقد تدهور حال المرأة الفقيرة في البيئتين الريفية والحضرية نتيجة لفقدانها للدور الذي كانت تقوم به في عملية الإنتاج التقليدي ، ولقد تم أحلال سلع مستوردة محل السلع التقليدية الصنع التي كانت تقوم بها المرأة الريفية والحضرية الفقيرة ، وعلى الرغم من أن الحداثة "Modernity" لم تستطع القضاء ، تماماً على التقليدية ، إلا أن التزاوج بين ما هو تقليدي وما هو معاصر لم يكن بأي حال من الأحوال في صالح الفئات الاجتماعية الفقيرة خاصة بالنسبة للمرأة الريفية (أحمد مجدي حجازي ، ٢٠٠٣: ٤١٨) .

العنف ضد المرأة :

من أبرز القضايا التي شغلت اهتمام الباحثين المهتمين بدراسات المرأة قضية التمييز ضد المرأة ، وقد جاء هذا الاهتمام انعكاساً لاهتمام المجتمع الدولي بتلك القضايا الذي تبلور بتوقيع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ أي في منتصف العقد العالمي للمرأة (١٩٧٥ – ١٩٨٥) فقد جاء التوقيع على الاتفاقية لميكدس مدى التقدم في فهم الاضطهاد الواقع على المرأة وعدم إمكانية تجاوزه إلا بشكل شامل ويعمد إلى جانب الأدوار التشريعية إلى تغير السلوك والمفاهيم خاصة ما يتعلق منها بالأدوات التقليدية والنمطية لكل من الرجل والمرأة (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، سبتمبر ١٩٩٦ :١) .

وظهرت العديد من الدراسات حول وضع المرأة المصرية في ضوء الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومنها دراسة " أمال عبد الهادي " ، وقد عنيت هذه الدراسات بإيضاح مفهوم التمييز ضد المرأة وفقاً لما جاء بالاتفاقية . على أن أي تفرقة واستبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من أثاره توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو ميادين أخرى . أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لا بصرف

النظر عن حالتها الزوجية ، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل (أمال عبد الهادي ، ١٩٩٦ : ٦) .

وقد فتحت هذه الاتفاقية الباب لإلقاء الضوء على كافة أشكال التمييز بسبب النوع، وكان هذا إيذاناً بفتح مجال جديد اصطلح على تسمية بـ (المجال الخاص) أو وضع المرأة داخل الأسرة والذي كانت الاتفاقية قد مسته في بعض موادها وقد جاء مؤتمر فينيا لحقوق الإنسان (١٩٩٣) ثم مؤتمر التمييز ضد المرأة حيث لم تتعرض الاتفاقية بشكل كاف لقضية العنف ضد المرأة وبصفة خاصة العنف الأسري ، الذي ظل يتجاهل لسنوات طويلة .

ويُعد العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التمييز ضدها ، يُعطل – بصورة جدية – قدرتها على التمتع بحقوقها وحرياتها ، أو يلغيها بوصفه مظهراً من مظاهر الاختلال التاريخي في علاقات القوى بين الرجل والمرأة ، وإلى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة ، لذلك لم يتوقف الأمر عند الإعلان العالمي المشار إليه ، وإنما أعتبره مؤتمر فيينا – المنعقد في نفس العام – جزءاً لا يتجزأ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٥ (ناهد رمزي وعادل سلطان ، ٢٠٠٠ : ١) .

وتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدراسة ظاهرة العنف التي انتشرت في حياتنا الاجتماعية والسياسية بشكل ملحوظ ،فالعنف أصبح سمة مميزة لنمط التفاعل في الحياة العادية للأفراد ، وهذا التفاعل يكشف عن أشكال عديدة من العنف تتجلى على مستويات متباينة بدءاً من الأسرة مروراً بالتفاعلات العادية في الأسواق والشوارع ووسائل المواصلات وانتهاء بالتعامل مع مؤسسات الدولة .

والعنف ضد المرأة ظاهرة عالمية لا تعرف المكان أو الزمان أو الدين فهي لا تختص بالشرق دون الغرب ، بمعنى أن نساء العالم يشتركن في التجرع من هذا الكأس . ولكن تختلف الظروف المحيطة بكل مجتمع . ويرى عدد كبير من الباحثين أن ظاهرة ممارسه العنف ضد المرأة ترجع في أحيان كثيرة إلى مرحلة الطفولة حيث التنشئة الاجتماعية غير الصحيحة بالنسبة للذكور خصوصاً حينما يرون أمهاتهم يتعرضن للإهانات والضرب من قبل آباءهم لأتفه الأسباب ، الأمر الذي يجعل هؤلاء الأطفال الذكور يمارسون العنف الطفولي مبكراً ضد الصغيرات المتواجدات في محيطهم الاجتماعي، وكلما تقدم السن بهؤلاء الأطفال تبقى مسألة العنف كامنة في ذواتهم وقابلة للانفجار . (Mullen,2003 : 340)

ومن ثم فإن العنف الممارس بين الرجل والمرأة قد يكون تأكيد للإحساس بالذكورة والرجولة ، وقد يكون السبيل لاختيار وإرساء إحساس الرجل بالقوة ، والقوة هي القدرة على فرض إرادة شخص ما ، ويفترض التحكم في الآخرين سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية بناء على ما لديه من مصادر رجولية ومادية ونفسية ، أو هي القدرة على التحكم في سلوك الآخرين سواء برغبتهم أو بدون رغبتهم ، والأشخاص الأقوياء هم اللذين يفرضون إرادتهم حتى إذا كان يقاومها الآخرون (الفرحاتي محمود ، ٢٠٠٣ : ١٩٣- ١٩٤) .

ويُعد العنف ضد المرأة تهديداً للإنسانية جمعاء وذلك يهدد أمن واستقرار الأوطان، كما يظهر الصورة التي أصبحت عليها المجتمعات من العنف والتهور اللإنساني، ويعتقد البعض أن العنف ضد المرأة يرجع إلى الاعتقاد بأن المرأة تابع أو أن ملكيتها خاصة في المجتمعات المتخلفة ، إن ملايين النساء يعانيين من العنف ضدهم ، وفي رفض حقوق الإنسان للظلم والاستبعاد للمرأة وفي التفكك الأسري وانهيار المثل والقيم العليا، وذكرت تقارير منظمة الصحة العالمية بأن للعنف ضد النساء يعتبر عبئاً لا مبرر له على نظم الرعاية الصحية حيث يبدو أن النساء اللاتي يعانيين من العنف يحتجن إلى خدمات رعاية صحية بكلفة أعلى بكثير مقارنة بالنساء اللاتي لم يتعرضن للعنف ، ومن أمثلة هذا العنف : العنف المنزلي سواء كان جسدياً أو نفسياً أو اغتصاب الزوج لزوجته بالإكراه أو الحرمان الاقتصادي للمرأة من زوجها أو من أحد أفراد الأسرة واستغلال راتب المرأة من قبل الزوج في حالة عملها ، وعدم الاعتراف بذمتها المالية .

ومن هنا يعد العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التمييز ضدها ، يعطل – بصورة جدية قدرتها على التمتع وحرياتها ، أو يلغيها بوصفه مظهراً من مظاهر الاختلال التاريخي في علاقات القوى بين الرجل والمرأة وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة

العنف الأسري :

وفي هذا السياق من الضروري عند دراسة العنف الأسري دراسة الحرمان النفسي وعدم القدرة على تحقيق الذات وتأكيدها ، وفرض الرأي وممارسة القوة ، كما يحدث في المستويات التعليمية المنخفضة والبيئات الفقيرة ، واختلال التوازن الأسري ، وزيادة طموحات الأسرة ، وفي نفس الوقت عجز القدرات الفعلية لإمكانات الأسرة ، وكلما قلت الموارد الأساسية للأسرة تزايدت أسباب العنف والقسوة بين الأفراد ، وتكون الضحايا بين النساء أكثر من الرجال

، ولاسيما الزوجات ومن هنا تتفق فكرة عجز الإناث أمام قوة الرجل وإدراكها أنها مهما تفعل فإن حالها العجز ، وتدني قيمة ما تملكه من صفات إيجابية .

ويحدث العنف الأسري نتيجة الصراعات التي تتم بين أعضاء الأسرة ، لاسيما عندما يكون الفقر من أهم أسباب العنف ، أو كونها أسرة ذات تركيب اجتماعي مختل ، ومن ثم فإن الأطفال الذين يدركون إيذائهم في الطفولة يصبحون في المستقبل أباء يؤذون أولادهم .

وهنا نخلص إلى أن العنف استجابة لضغوط بنائية في الأسرة وإحباطات ناتجة عن اختلالات أسرية كالحرمان المادي والذي يعد أشد قسوة لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي للزوجة من جانب الزوج الذي يفتقد الموارد المالية التي تحقق التوقعات المادية ومسئولياته تجاه أفراد أسرته ، فإذا كان الزوج غير قادر على مواجهة توقعات الدور بسبب انخفاض مستوى تعليمه ومكانته المهنية أو دخله ، أو لأنه ذو مكانة اجتماعية منخفضة عن زوجته فإن الضغوط والإحباطات قد تدفعه إلى استخدام العنف مع أفراد أسرته ، لاسيما مع وجود معايير تسمح بأن تكون الزوجة هدفاً مشروعاً يصب عليه غضبه ، وينفس عن احباطاته ، ومع تكرار العنف تميل الزوجة إلى حالة تعتقد عندها بالعجز عن مجابهة العنف الأسري ، وتتحدث مع نفسها بعبارات استسلام ومعايشة للظروف بدلا من التوجه لتغيرها أو تعديلها .

وقد يكون العنف الأسري أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود قوة غير متكافئة بين المرأة والرجل (وهي الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أكانت زوجة أو أما أو أختاً أو ابنة ، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجمة عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء ومن ثم فإنه من منظور القوة نجد الأشخاص الأقوياء هم الذين يفرضون ارادتهم حتى إذا كان يقاومها الأخرون ، وعند تطبيق هذا المفهوم على العنف ضد المرأة نجد تسلسلاً تقليداً في القوة Traditional Hirearchya Power على أساس النوع والسن وتوزيع المصادر المالية والشخصية ، وغالباً ما يكون الرجل البالغ هو الشخص الذي لديه النصيب الأكبر من المصادر ، وهو أيضاً القائم بالاعتداء والعنف على الزوجة والأبناء الآخرين ، وهذا بدوره يرتبط بإيجاد قيم جديدة في التربية والنظرة إلى الذات والإيمان بأن للجميع الحق في الحياة ، حيث يكون دخان المصانع مثلاً وعادم السيارات والضوضاء من ملوثات البيئة ، فإن الفقر وإساءة معاملة المرأة وقهرها يعدان من الملوثات الكبرى (الفرحاتي محمود ، مرجع سابق :١٩٥) .

أسباب العنف ضد المرأة :

هناك أسباب متعددة لدى مرتكبي العنف للإعتداء على زوجاتهم يأتي في مقدمتها عصيان الأوامر ، والشك في سلوكها ، والعناد هو أحد أوجه العصيان ، والخلافات المالية. أي أن العنصر المشترك والأكثر أهمية لإثارة العنف ضد الزوجة يكمن في شعور الرجل بأن سيادته في الأسرة أصبحت موضع التهديد ، وهو ما يدفعه لممارسة العنف كأحد أساليب الحماية والضبط داخل الأسرة وهذا ما أوضحته نتائج بحث العنف في الأسرة المصرية (طريف شوقي ، ٢٠٠٢ : ٧-١٠).

والعنف مازال يمارس ضد الأنثى منذ خروجها إلى الحياة ، وعلى امتداد سنوات التنشئة الأولى . وتزداد أساليب القهر والمعاملة المتشددة كلما تقدمت في العمر وتفتحت ملامحها الأنثوية وتبلورت .

وأول صور هذا العنف التمييز الجائر بين الذكر والأنثى داخل الأسرة الواحدة ، فالأنثى دائماً ما تأتي في المرتبة الثانية بعد الذكر ، وفقاً لما ترسمه الثقافات الموروثة عبر الأجيال ، وهو تمييز ليس هيناً أو عفوياً أو معنوياً فقط ولكنه يتجلى في صور مادية ملموسة تكرس على امتداد سنوات العمر بعد ذلك ، عدم المساواة بين الرجل والمرأة في فرص الحياة .

ومن أهم مجالات التمييز بين الذكر والأنثى العناية والاهتمام والحرص الأكبر الذي يوجه للذكر – أكثر من الأنثى – في الرعاية الصحية ، وفي الغذاء ، وفي التعليم ..... الخ ويمكن تقسيم العنف الواقع على المرأة إلى الأشكال والأنواع التالية :

- **العنف المادي** : أي الإيذاء الجسدي ، ويتمثل في الضرب ، الزواج المبكر..... الخ.
- **العنف النفسي والمعنوي** : كالسب والشتم والإهمال العاطفي ، وعدم معاملتها بأسلوب مهذب وهذا النوع من العنف يتباين بشدة وفقا للبعد الطبقي.
- **العنف الاقتصادي**: ويتجلى في حرمانها من العمل ، أو عدم إعطائها مصروفاً خاصاً أو الاستيلاء على ممتلكاتها رغماً عنهاً ، أو على إيرادها الخاص من ممتلكاتها .
- **العنف الاجتماعي** : عدما إشراكها في القرارات الأسرية ، عدم إتاحة الفرصة لا للتعبير عن رأيها أو رغبتها ، حرمانها من حق الاعتراض أو الرفض ، الحجر على حريتها الشخصية بشتى الأساليب والصور ، وربما يكون هذا النوع أشد وطأة في شرائح الطبقة العليا (علياء شكري ، ٢٠٠٣ : ٢٤٧) .

وبرغم التمييز والتقسيم بين أنواع العنف ، إلا أن تلك الأنواع تختلف في تجلياتها وقوتها ، وأثارها باختلاف الظروف الاقتصادية والأوضاع الطبقية ، والخلفيات الثقافية . كما أنها تمتزج ببعضها البعض أحياناً على نحو يجعل من العسير الفصل بينها في الموقف الواحد فصلاً تعسفياً .

موقف الشريعة من العنف ضد النساء :

أعطت الشريعة الإسلامية للمرأة من الحقوق ما لم تمنحه شرائع أخرى ، كما نظم الدين الإسلامي العلاقة بين الزوجين ووضع الأسس السليمة لقيام الأسرة المتماسكة ، وقال تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (النساء / ١٩) وقول ﷺ : (استوصوا بالنساء خيراً) وقوله ﷺ في حق المرأة أن تطعمها إذا أطعمت وتكسوها إذا اكتسبت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبيح ولا تهجر إلا في البيت .

وأن البعض يتجاهل أهميتها قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً ﴾ (الأحزاب / ٥٨) ، أي الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بقول أو بفعل من غير ذنب فعلوه.

ولقد كثرت نصوص الكتاب والسنة في ترسيخ فضيلة التسامح والعفو للقضاء على العنف في دعوة حثيثة للمؤمنين وسيلة ناجحة في تحقيق الرفق والود والتعاون التي بها نقضي على ظاهرة ، ومن الأهمية بمكان أن يشمل برنامج بناء الحضارة ضرورة علاج هذه الظاهرة ، بدءاً بعملية التربية ، وتكوين ثقافة سائدة للمجتمع تقيه هذه الظاهرة السلبية ، وتدفع به إلى الأمن والاستقرار وإلى بناء الحضارة ، عسى الله أن ينهي هذه الظاهرة من مجتمعنا (علي جمعة ، ٢٠١١ : ٤) .

الاتجاهات النظرية النسوية وتفسيراً أوضاع المرأة :

شكلت الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، منذ مرحلتها الكلاسيكية لتقدم لنا رؤية تحليلية للمجمع الإنساني ، وما يسوده من ظواهر اجتماعية ، وقدمت الماركسية رؤية المجتمع مؤسسة على الإعلاء من قيمة العامل الاقتصادي ، ومن هنا جاءت تحليلاتها منطلقة من الأساس المادي للحياة .

فتفسير التاريخ ورؤيته لدينامية الظواهر الاجتماعية ، محكومة من وجهة نظرها لتؤكد على أن المنظومة الاجتماعية ، إنما تأسست في إطار ما يعرف بالأدوار والوظائف، فالمجتمع ما هو إلا نسق كبير يتكون من أنساق فرعية ، فهناك النسق الاجتماعي والنسق الثقافي والاقتصادي كل من هذه

الأنساق له وظيفة محددة في المجتمع، ومن خلال هذه الوظيفة يستطيع المجتمع أن يستمر في الوجود.

وهكذا جاءت كافة النظريات الاجتماعية في جميع مراحلها . سواء الكلاسيكية أو المعاصرة أو ما بعد الحداثة ، ما هي إلى رؤى تفسيرية للمجتمع ، وما يحتويه من ظواهر اجتماعية ، ولما كان موضوع الدارسة يدور حول أوضاع المرأة المصرية، فقد لزم استعراض التناول النظري لإشكالية المرأة في المجتمع .

ولا يوجد في النظريات الاجتماعية خاصة الكلاسيكية نصوص صريحة أو صور محددة تتناول وضع المرأة في المجتمع ، بل إن ما حوته هذه النظريات من أفكار تخص المرأة ليست إلا شعارات سريعة ، فالماركيسية على سبيل المثال ، عندما تعرضت للمرأة ، أكدت أوضاع المرأة المتدينة في المجتمع ، صنيعة الظروف التي يخلقها الفكر البرجوازي المؤسس في ظل سيطرة النظام الرأسمالي ، ومن ثم فإن المرأة في هذه النظم ما هي إلا إحدى أدواته ، هي تعيش في ظروف لا تقل قسوة ولا استقلال عن طبقة البروليتاريا (إحسان الطرابلسي ١٩٩٠ :٢٤١) .

وربما كان حديث (إنجلز) عن المرأة أكثر وضوحاً من حديث كارل ماركس نفسه، فقد حاول " إنجلز " أن يقدم تفسيرا (ماركسياً مادياً) للأسباب التي أدت إلى تدني وضع المرأة في المجتمع الرأسمالي ، فالتمييز بين الجنسين في ظل هذا المجتمع مؤسس من وجهة نظر " إنجلز" على عوامل الاستقلال الطبقي المرتبطة بفلسفة المجتمع الرأسمالي ونشأة الملكية الخاصة ، من هنا تم إرجاع انحسار دور المرأة وتدني مكانتها إلى التطور الحادث في قوى الانتاج ونشأة تقسيم العمل الرأسمالي ، وهو بالتالي مؤسس في ضوء عوامل لا ترتبط بالجوانب البيولوجية ، بل هي عوامل اقتصادية أكثر منها بيولوجية (فرديرك انجلز،١٩٨٢: ١٩٢ -١٣١) .

أما أصحاب الرؤية الوظيفية :

فإنهم يرون أن المنزل هو المكان الوحيد الذي يجب أن يحوي نشاط المرأة ، نتيجة لتبعيتها ومكانتها الأدنى من الرجل ، فالمرأة كائن ضعيف من الناحية الجسمية وقاصر من الناحية العقلية ، لذا يجب أن ينحصر دور المرأة في أداء دور الزوجة بمفهومها الخضوعي والأمومي (سامية الساعاتي ،٢٠٠٢ :٢٠٠- ١١٣) . وأنه لا مجال للحديث عن المرأة سوى في مجال عملها داخل المنزل ودورها في

تنشئة ورعاية أطفالها والقيام بواجباتها الأسرية وأن هذا هو دور المرأة الرئيسي الوحيد ومساهمتها في بناء مجتمعها (صفاء مراد ،١٩٩٥: ٦٦) .

الاتجاهات النظرية في دراسة العنف :

يوجد العديد من الاتجاهات النظرية تناولت هذا الموضوع واهتمت بتفسير ظاهرة العنف ومنها :

ظاهرة الصراع

نالت فكرة الصراع اهتماماً ملحوظاً ومتزايد من جانب علماء الاجتماع والأنثرولوجيا خلال العقود القليلة الماضية سواء على المستوى النظري أو الإمبريقي ، فعلى المستوى النظري نجد محاولات لإحياء الاهتمامات بكتابات زيمل "Simmel " الذي أقام نظريته على ما جاء في كتابات " زيمل " ، كما نجد " دار ندروف "Dahrendorf" مؤخراً يقوم بدراسة يتناول فيها الصراع الطبقي في المجتمعات الصناعية ومع أن " دار ندروف " قد قصد بدراسته هذه مراجعة أفكار " ماركس " إلا أنه وافق ماركس على ضرورة ربط مفهوم الطبقة بمفهوم الصراع (جون ركسي ، د.ت : ٧٥) .

وأن الصراع ببساطة لم يعد على أساس الصراع الطبقي وأعمال التوتر بين المالك والعامل ، أو صاحب العمل و الموظف ، ولكن يحدث بين مجموعات كثيرة أخرى تشمل الآباء والأطفال والأزواج والزوجات والصغار ومتوسطي الأعمار والكبار والمعوقين وغير المعوقين ، والأطباء والمرضى والذكور والإناث (Linda Lindsey, 1994:13) .

ويركز أصحاب نظرية الصراع على مسلمة أساسية هي : أن العنف الذي يحدث في المجتمع إنما هو ميراث تاريخي إضافة إلى ما تعاني منه الأقليات من عدم الحصول على نصيب عاجل من الثروة والقوة ، ومازال الكثيرون يعيشون تحت خط الفقر مما يجعلهم يكنون للقانون قليلاً من الاحترام ، والمسلمة التي يركز عليها هي أن العنف نتاج للقهر الذي يتعرض له الناس ، بل أن ضحايا القهر يستخدمون غالباً الأسلحة التي استخدمت ضدهم و إنهم تحت ضغط الاضطراب والإحباط الذين يعانون منه يحتدون غالباً في وجه أصدقائهم وأهلهم وجيرانهم بدلاً من الأشخاص الذي يقهرونهم (إجلال حلمي ، ١٩٩٩: ٤٥ – ٤٦) .

إن معظم الباحثين الذين كتبوا عن الضرب يعتقدون أن الرجل العنيف يمارس القوة والعنف لكي يسيطر ويتحكم في زوجته ، ولا يحددون في سلوكهم هذا إحساساً بالقوة ، لذلك يستمرون في هذه الطريقة . وأن الزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالعجز في التحكم في عمله أو التعامل مع

زملائه ، وأية عناصر أخرى في البيئة المحيطة فإنه عندما يعود إلى المنزل يمارس القوة على أفراد أسرته من منطلق أنه يحاول تحويل الإحباط الخارجي إلى قوة داخل أسرته حتى يعيش متزناً خالياً من الصراعات والتوترات الداخلية .

وإذا كانت نظرية الصراع تركز على صراع الأدوار فإنها تركز أيضاً على الشعور الخاص بالحرمان بين ما يرغب فيه الناس ، وما يحصلون عليه ، وبين انخفاض المستوى الاقتصادي ، فالفقراء أكثر إحساساً بالحرمان النسبي سواء في المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية .

- نظرية التفاعل الرمزي :

تركز هذه النظرية على عمليات التفاعل داخل الأسرة ويعتبرا أداء الدور أساس عملية التفاعل ، وأن العلاقات الوالدية مع الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية تتسم بالتمايز النوعي في الأدوار .

وفي هذا الصدد يرى " تيرنر " أن المجتمع يسوده أنماط من التفاعل تؤكد على اختلاف الأدوار تبعاً للنوع وأن الوالدين وجميع المؤسسات الاجتماعية تدعم أسلوب التفرقة بين الذكور والإناث لصالح الذكور حيث يتم التفرقة بين الطفل الذكر والطفلة الأنثى (إجلال حلمي ،١٩٩٧ : ٦٩ – ٧٠) .

وبناء على ذلك نجد أن وحدة الدراسة هنا تتمثل في العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء وفقاً لمصطلحات الحاجة ، وأنماط السلوك ، وعمليات التكيف لذا فإن وحدة الدراسة هي العلاقات الثنائية (أي التفاعل بين شخصين) أو العلاقات الثلاثية . وتركز هذه النظرية عند دراستها للعنف على العلاقات السلبية ومظاهر العنف بين الزوج والزوجة والأبناء ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة ، كما يهتم بتأثير مشاهدة الأبناء للعنف في الأسرة مما يؤثر على ممارستهم للعنف في المستقبل (نفس المصدر السابق، ٢٩ – ٣٠) .

الإجراءات المنهجية للدراسة وأسلوب التناول :

تستند الدراسة بوصفها تشخيصاً لبعض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات فى مجتمع محلى (سوق دكرنس) بمدينة دكرنس محافظة الدقهلية ، إلى المنهج التحليلى الوصفى ، وذلك لمحاولة لرصد الواقع المعاش لهذه الفئة من النساء الفقيرات ومحاولة معرفة الضغوط الاقتصادية التى يعانون منها ، وكذلك مدى تعرضهن للعنف سواء فى الحياة الخاصة أو العامة وأسباب هذا العنف .

أما عن أداتى جمع البيانات فى هذه الدراسة :

١ - استمارة المقابلة الفردية المقننة (الاستبيان) .

وقد تضمن الاستبيان أربعة بنود أساسية يحوى أولها مجموعة من البيانات الأولية حول (السن ، الحالة الزوجية ، عدد الأبناء ، الحالة التعليمية متوسط الدخل) ، أما البند الثانى فقد تضمن بعض التساؤلات التى تسعى إلى التعرف على مجمل الأوضاع الاقتصادية لعينة الدراسة ، ويحوى البند الثالث : مجموعة من الأسئلة تدور حول أوضاع العمل والتكسب لهذه الشريحة من النساء ، ويشير البند الرابع إلى مجموعة من البيانات حول مدى تعرض النساء للعنف (عينة الدراسة) ، وقد تم اختيار استمارة الاستبيان على مجموعة كبيرة من النساء العاملات (بسوق دكرنس) فى محاولة من الباحثة بعمل الدراسة الميدانية المسبقة وقد تم استبعاد بعض الحالات لعدم ملاءمتهن مع أغراض البحث ، وبذلك تم تحديد (٣٨) امرأة ، تم اختيارهن بطريقة عشوائية من خلال متابعة الباحثة لسوق دكرنس وللبائعات الموجودات باستمرار فى هذا السوق تم اختيار عينة الدراسة .

٢ - التراث النظرى :

استعانت الدراسة ببعض البحوث والمراجع التى تناولت الموضوع من قريب أو بعيد ، وتتضمن ما يتعلق بالمرأة والأوضاع الاقتصادية وسوق العمل ومنها ما يتعلق بصور التهميش للمرأة البسيطة ، وأخيراً العنف الذى تتعرض له كثير من النساء فى سوق العمل .

الدراسة الميدانية :

الحدود الجغرافية : تم إجراء الدراسة الميدانية فى محافظة الدقهلية وتحديداً فى (سوق مدينة دكرنس) ، وقد راعت الباحثة التنوع بين النساء من حيث السن ، والخبرة ، والتعليم بقدر المستطاع .

الحدود البشرية : يتمثل فى عينة من النساء البائعات فى (سوق دكرنس) وعددهن (٣٨) سيدة .

الحدود الزمنية : استغرق جمع المادة حوالى ثلاث أشهر من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٤/١م .

جدول (١)

توزيع المبحوثات طبقاً للعمر

فئات السن	ك	٪
من ٢٥ إلى أقل من ٣٥	١٠	٪٢٦,٣
من ٣٥ إلى أقل ٤٥	١٥	٪٣٩,٥
من٤٥ إلى أقل ٥٥	٨	٪٢١,١
من ٥٥ فأكثر	٥	٪١٣,٢
الإجمالى	٣٨	٪١٠٠

يبين جدول (١) بعض المعطيات المتصلة بالتوزيع العمرى على النحو التالى :

أن نسبة المبحوثات فى فئات السن أقل من (٣٥) سنة تبدو منخفضة بعض الشىء حيث وصلت النسبة إلى (٢٦,٣٪) من عينة البحث ، فى حين ارتفعت نسبة من عن أقل من (٤٥) سنة لتصل إلى (٣٩,٥٪) من المجموع الكلى للعينة ، بينما ارتفعت فئات السن ما بين (٤٥ أقل ٥٥) سنة لتصل إلى (٢١,١١٪) ، بينما انخفضت نسبة (٥٥ فأكثر) سنة لتصل إلى (١٣,٢٪) من المبحوثات . وتوضح قراءة هذا الجدول أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تصل أعمارهن ما بين (٣٥ إلى أقل من ٤٥) سنة وهذا يوضح مدى قدرة هؤلاء النساء على العطاء والعمل الشاق من أجل الحصول على حياة كريمة حيث أنها أكثر الفئات العمرية قدرة على تحمل مشاق العمل المُضنى ، ويليها نسبة من تقع أعمارهن بين (٢٥ أقل من ٣٥) سنة وهو عمر الشباب والعطاء وتحمل المسئولية ، ثم جاءت نسبة من تقل أعمارهن عن (٣٥ سنة) وهن كبار السن من النساء والبنات يحاولون تحسين أوضاعهم الاقتصادية من خلال مشروع صغير أو مهنة بسيطة فى (سوق دكرنس) .

وأخيراً جاءت أقل نسبة لعينة الدراسة تصل أعمارهم على (٥٥ فأكثر) سنة بلغت (١٣,٢٪) وهى النسبة الأقل بين المبحوثات وذلك نتيجة لضعف قدرة المبحوثات على العمل الشاق فى هذه السن . وتوضح هذه البيانات الجهد الذى تبذله الكثير من النساء من اجل الحصول على دخل يكفى الأسرة وتحسين أوضاعهن الاقتصادية فى ظل عدم توافر فرص عمل مناسبة للكثير من النساء وخاصة غير المتعلمات .

جدول (٢)

توزيع المبحوثات طبقاً حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	٪
لم يسبق لها الزواج	٦	١٥,٨٪
متزوجة	٩	٢٣,٧٪
أرملة	٥	١٣,٢٪
مطلقة	٨	٢١,١٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يتضح من القراءة الأولية للجدول السابق ارتفاع فئة المبحوثات من النساء المتزوجات حيث تبلغ النسبة (٢٣,٧٪) من المبحوثات ، بينما تليها نسبة من لم يسبق لها الزواج لتصل إلى (١٥,٨٪) من عينة الدراسة ، بينما بلغت نسبة المطلقات (٢١,١٪) فى حين انخفضت نسبة الأرامل لتصل إلى (١٣,٢١٪) .

وتوضح هذه البيانات ارتفاع نسبة المتزوجات بين عينة الدراسة ولكن رغم هذا فهى تعمل من أجل تحسين ظروف أسرتها والوقوف إلى جوار زوجها وأولادها ، تليها نسبة من لم تتزوج وتعمل فى عمل شريف يساعدها فى المستقبل من الاعتماد على نفسها ، بينما (٢١,١٪) مطلقات ويعملن من أجل توفير متطلبات الحياة وعدم الاحتياج إلى الآخرين ، ويمكن النظر إليها على أنها نمط من المرأة المعيلة فى العينة .

جدول (٣)

توزيع المبحوثات طبقاً لعدد الأبناء

عدد الأبناء	ك	٪
طفل	٧	٪١٨,٤
طفلين	١٠	٪٢٦,٣
ثلاثة فأكثر	١٥	٪٣٩,٥
لا يوجد	٦	٪١٥,٨
الإجمالى	٣٨	٪١٠٠

توضح قراءة هذا الجدول لعدد الأبناء بالنسبة للمبحوثات وجاءت على التوالى (٣٩,٥٪) من المبحوثات عندهم ثلاثة أولاد فأكثر ، بينما (٢٦,٣٪) من عينة الدراسة طفلين تليها نسبة (١٥,٨٪) لا يوجد عندها أولاد (سواء أنها لم تتزوج ، أو تزوجت ولم تنجب) ، بينما انخفضت نسبة من لديها طفل واحد لتصل إلى (١٨,٤٪) . وهكذا اختلفت عينة الدراسة حول عدد الأبناء حيث أن النسبة الأكبر لديهن ثلاثة أبناء فأكثر وهذا يوضح ثقافة كثرة عدد الأبناء لدى نسبة كبيرة من المبحوثات ، وهذا يوضح اختلاف ثقافة كثرة عدد الأبناء من امرأة إلى أخرى والغالبية العظمى تفضل عدد أكبر من الأبناء لكى يعملوا معها ويساعدوها فى توفير متطلبات الحياة ، مما يدفع بهؤلاء الأبناء إلى سوق العمل فى وقت مبكر جداً .

جدول (٤)

توزيع المبحوثات طبقاً لحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	٪
أمية	١٢	٪٣١,٦
تقرأ وتكتب	٩	٪٢٣,٧
ابتدائية	٦	٪١٥,٨
إعدادية	٦	٪١٥,٨
مؤهل متوسط	٥	٪١٣,٢
تعليم عالى	-	-
الإجمالى	٣٨	٪١٠٠

يقدم جدول رقم (٤) قراءة تحليلية للحالة التعليمية لعينة الدراسة حيث ارتفعت الأمية بين المبحوثات لتصل إلى (٣١,٦٪) ، تليها نسبة من تقرأ وتكتب

لتصل إلى (٢٣,٧٪) ، ثم نسبة (١٥,٨٪) هن الحاصلات على الابتدائية وأيضاً تفى النسبة للحاصلات على الإعدادية ، وأخيراً انخفضت نسبة الحاصلات على مؤهل متوسط لتصل إلى (١٣,٢٪) من المبحوثات . الأمر الذى يعكس بطبيعة الحال تدنى أوضاع التعليم بين أفراد العينة ممن ينتمين إلى هذه الفئة من النساء الفقيرات .

جدول (٥)

توزيع المبحوثات طبقاً لمستوى الرضا عن تعليمهن

مستوى الرضا	ك	٪
غير راضية	١٨	٤٧,٤٪
راضية إلى حد ما	١٢	٣١,٦٪
راضية	٨	٢١,١٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يكشف المعطيات الإحصائية بالجدول رقم (٥) عن مستوى رضا المبحوثات عن تعليمهن وبلغت نسبة من قالوا (غير راضية عن مستوى تعليمها) إلى (٤٧,٤٪) وهى النسبة الأكبر من عينة الدراسة ، بينما تليها نسبة راضية إلى حد ما (٣١,٦٪) ،بينما بلغت نسبة راضية (٢١,١٪) . ومن خلال المقابلات مع عينة الدراسة أوضحت هذه المقابلات أن أهم الأسباب التى تجعلهن غير راضيات عن مستواهن التعليمى ، أن عدم التعليم لا يمكنهن من الحصول على فرص عمل أفضل ، وأيضاً أضافت بعضهن أن عدم تعليمهن لا يجعلن يساهمن فى تعليم أولادهن ، بالإضافة أنهم قالوا أن الجهل وعدم التعليم يجعلهن غير قادرات على فهم ما يدور حولهن من أحداث ومواقف كثيرة فى الحياة . مما يدل على أهمية التعليم وضرورته بالنسبة للمبحوثات .

جدول (٦)

توزيع المبحوثات طبقاً لمتغير الدخل الشهرى

فئات الدخل	ك	٪
أقل من ٥٠٠ جنيه	١٢	٣١,٦٪
٦٠٠ أقل من ٨٠٠ جنيه	١٣	٣٤,٢٪
٩٠٠ أقل من ١١٠٠ جنيه	٨	٢١,١٪
١٣٠٠ جنيه فأكثر	٥	١٣,٢٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

تكشف المعطيات الإحصائية الواردة بالجدول السابق عن الحقائق الآتية ارتفاع نسبة النساء اللذين يقل دخلهن عن ٥٠٠ جنيه إلى (٣١,٦٪) من المبحوثات ، بينما تصل نسبة من يقل دخلهن عن ٨٠٠ جنيه إلى (٣٤,٢٪) ، يليها نسبة (٢٢٪) من يقل دخلهن عن ١١٠٠ جنيه شهرياً ، بينما انخفضت نسبة من بلغ دخلهن إلى ١٣٠٠ فأكثر إلى (١٣,٢٪) من المبحوثات . والدلالة الهامة التى يمكن أن نستنتجها من قراءة البيانات السابقة هى انخفاض معدلات الدخول الشهرية لعينة الدراسة .

جدول (٧)

توزيع المبحوثات طبقاً لنوع النشاط

نوع النشاط	ك	٪
بائعة متجولة	١٢	٣١,٦٪
البيع الثابت	١٧	٤٤,٧٪
أعمال الدلالة	٩	٢٣,٧٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق أنماط النشاط المهنى للمبحوثات وجاءت على النحو التالى (٤٤,٧٪) البيع الثابت ، تليها (٣١,٦٪) بائعة متجولة ، وأخيراً نسبة (٢٣,٧٪) أعمال الدلالة . وهكذا جاءت استجابات المبحوثات طبقاً لنوع النشط الممارس .

وتختلف نوعية النشاط الذى تمارسه المبحوثات وجاءت النسبة الأكبر من عينة الدراسة تمارس البيع الثابت لما له من استقرار فى البيع والشراء إلى حد ما ، بالإضافة إلى ثبات الدخل . وهذا ما تفضله نسبة كبيرة من المبحوثات وخاصة كبار السن ممن لا يتحملون التنقل من مكان لآخر . وهذا يوضح مدى

معاناة شريحة كبيرة من النساء من تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة عليهن وصعوبة الحصول على موارد مالية تكفى لمتطلبات الحياة المتزايدة كل يوم .

جدول (٨)

توزيع عينة الدراسة طبقاً لطبيعة ممارسة عملهن

طبيعة ممارسة العمل	ك	٪
عمل دائم	٢٥	٦٥,٨٪
عمل مؤقت	١٣	٣٤,٢٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يؤكد الجدول (٨) أن مبحوثات هذه الدراسة يتوزعن من حيث طبيعة العمل إلى نوعين رئيسين ، عمل دائم وبلغت نسبتهن (٦٥,٨٪) ، تليها نسبة (٣٤,٢٪) للعمل المؤقت . وهذا يوضح أن النسبة الأكبر من المبحوثات لديهن عمل دائم مع اختلاف نوعه.

وتوضح قراءة هذا الجدول أن النسبة الأكبر يتمتعن بعمل دائم ، وبالتالى دخل مستقر وثابت إلى حد ما ، مما يساعدهن على صعوبة الحياة الاقتصادية ، ومواجهة تكاليف المعيشة والتخفيف من حدة فقرهن .

جدول (٩)

مدى تلبية العمل لاحتياجات المعيشة الأساسية

العمل واحتياجات المعيشة الأساسية	ك	٪
يلبى	٨	٢١,١٪
لا يلبى	١٨	٤٧,٤٪
يلبى إلى حد ما	١٢	٣١,٦٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يكشف الجدول رقم (٩) عن أن نسبة كبيرة من العينة قد كشفن عن أن هذه الأنماط من العمل لا تلبى احتياجات معيشتهن الأساسية وكانت نسبتهم (٤٧,٤٪) ، بينما أشارت نسبة (٣١,٦٪) من المبحوثات أن دخلهن يلبى احتياجاتهن إلى حد ما ، بينما انخفضت نسبة من قالوا أن الدخل يلبى لمتطلبات الحياة وكانت نسبتهن (٢١,١٪) . وهكذا اختلفت أراء المبحوثات حول مدى تلبية الدخل لاحتياجات المعيشة الأساسية . ولكن النسبة الأكبر أكدت على أن

الدخل لا يكفى متطلبات الحياة فى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى نعيشها اليوم ، وأن العمل فى السوق شاق جداً ولكن ظروف الحياة أصعب .

جدول (١٠)

مدى تأثير الظروف الاقتصادية على عمل المرأة

الظروف الاقتصادية والعمل	ك	٪
نعم	١٩	٥٠٪
لا	٧	١٨,٤٪
أحياناً	١٢	٣١,٦٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يشير الجدول السابق إلى مدى تأثير الظروف الاقتصادية على عمل المرأة .

وجاءت استجابات عينة الدراسة على النحو التالى (٥٠٪) من المبحوثات أكدوا تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة وأن لها تأثير كبير على عملهن وأن هذه الظروف كانت من أهم الأسباب التى دفعتهن إلى سوق العمل رغم صعوبة العمل فى السوق ، بينما جاءت نسبة (٣١,٦٪) لتعبر عن أنه أحياناً تؤثر الظروف الاقتصادية على عملهن وفى أحياناً أخرى لا تؤثر ، وانخفضت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (١٨,٤٪) من عينة الدراسة . وهكذا اختلفت أراء عينة الدراسة حول تأثير الظروف الاقتصادية . وجاءت النسبة الأكبر تؤكد مدى تأثير الظروف الصعبة على عمل المرأة مما يدفعها إلى البحث عن أى عمل مهما كان شاق فى سبيل توفير متطلبات الحياة وجاءت نسبة من المبحوثات تقول أن الظروف الاقتصادية لا تؤثر على عمل المراة وأنها تعمل من أجل تحقيق الذات والاستفادة من وقتها واستثمارة أفضل استثمار.

جدول (١١)

معاناة عينة الدراسة من مشكلة البطالة

المبحوثات والبطالة	ك	٪
نعم	٢٠	٥٢,٦٪
لا	١٨	٤٧,٤٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يكشف الجدول (١١) عن مشكلة خطيرة تعانى منها أغلب النساء ألا وهى مشكلة البطالة ، حيث جاءت نسبة (٥٢,٦٪) من المبحوثات تقول نعم تعانى من هذه المشكلة فى بعض الأحيان لأن عملها غير دائم وأحياناً تظل فترة طويلة بدون عمل ، بينما أكدت نسبة كبيرة من المبحوثات حوالى (٤٧,٤٪) أنهن لا يعانين من مشكلة البطالة لأن عملهن دائم بالسوق منذ فترة طويلة . وهكذا جاءت استجابات النسبة الأكبر من عينة الدراسة تؤكد مدى معانتهن من مشكلة البطالة خاصة فى بعض المواسم والأيام لأنه فى أغلب الأحيان يكون العمل بالسوق موسمى وغير متوفر لبعضهن كل يوم ، لذلك فإن النسبة الأكبر من النساء يعنين من الفقر وضعف الدخل ، مما يعرضهن لأزمات اقتصادية باستمرار .

جدول (١٢)

رأى عينة الدراسة فى مشكلة الفقر

المبحوثات والفقر	ك	٪
الرجل	١٢	٣١,٦٪
المرأة	٢٦	٦٨,٤٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

توضح قراءة الجدول (١٣) مدى معاناة المرأة من الفقر ، وجاءت أراء عينة الدراسة على النحو التالى (٦٨,٤٪) من النساء يعانين من الفقر ، بينما (٣١,٦٪) من الرجال يعانين من الفقر ، وهذا من وجهة نظر المبحوثات حول مشكلة الفقر ومن فى الجنسين أكثر معاناة من الفقر . وتوضح هذه النتائج أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تؤكد أن النساء يعانين من الفقر أكثر من الرجال وذلك بسبب قلة فرص العمل المتاحة للمرأة عكس الرجل لذلك ينتشر الفقر بصورة كبيرة بين النساء مما يضطرها إلى العمل فى أى مكان ولو بأجر ضعيف .

جدول (١٣)

أسباب العمل بالسوق

دوافع العمل	ك	٪
الظروف الاقتصادية الصعبة	١٠	٪٢٦,٣
ارتفاع تكاليف المعيشة	١٠	٪٢٦,٣
لمساعدة الأسرة فى تكاليف المعيشة	٦	٪١٥,٨
كل ما سبق	١٢	٪٣١,٦
الإجمالى	٣٨	٪١٠٠

تكشف قراءة الجدول عن الأسباب المختلفة بالنسبة للمبحوثات للعمل بالسوق فجاءت نسبة (٢٦,٣٪) من المبحوثات تقرر بأن الظروف الاقتصادية الصعبة هى العامل الأساسى لعملها بالسوق ، فى حين رأت (٢٦,٣٪) أن ارتفاع تكاليف المعيشة من أهم أسباب العمل للمرأة ، بينما من قالوا (أنهن يعملن من اجل مساعدة الأسرة فى تكاليف المعيشة) وكانت نسبتهن (١٥,٨٪) من عينة الدراسة ، بينما ارتفعت نسبة من اختاروا كل ما سبق من عوامل وأسباب دفعت بهن إلى سوق العمل بنسبة (٣١,٦٪) من المبحوثات . وهذا يوضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تعانى العديد من الظروف الصعبة مما دفعهن إلى العمل بالسوق رغم صعوبة هذا العمل ، وعدد الساعات الكبيرة التى تقضيها المرأة بالسوق والمشاق التى تتحملها فى هذا العمل من أجل توفير متطلبات الحياة ، مما يكون له أكبر الأثر على الأسرة والأبناء .

جدول (١٤)

مدى رضا المبحوثات عن عملهن

مستوى رضا المبحوثين عن عملهن	ك	٪
نعم	١٥	٪٣٩,٥
لا	٢٣	٪٦٠,٥
الإجمالى	٣٨	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق مدى رضا عينة الدراسة عن عملهن فى السوق فجاءت نسبة (٣٩,٥٪) تؤكد رضاهن عن هذا العمل ، بينما ارتفعت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (٦٠,٥٪) من المبحوثات وذلك بسبب صعوبة العمل فى السوق ، وأيضاً بسبب تعرضهن للكثير من المضايقات فى السوق . وبذلك يُعد العامل الاقتصادى هو العامل الأول فى المساهمة فى إحداث فقر النساء وبالتالى

العمل فى أى مهنة مهما كانت بسيطة ورغم صعوبتها . وهذا ما توضحه إجابات المبحوثات حيث أن النسبة الأكبر أكدت عدم رضاهن عن العمل بالسوق لما فيه من صعوبة ومشاق وبعض مظاهر العنف بصور مختلفة ولكن صعوبة الحياة تضطرها إلى العمل بأى مهنة .

جدول (١٥)

مدى تعرض المبحوثات للعنف فى الصغر

المبحوثات والعنف	ك	٪
نعم	١٢	٣١,٦٪
لا	٩	٢٣,٧٪
أحياناً	١٧	٤٤,٧٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

توضح قراءة هذا الجدول مدى تعرض المبحوثات للعنف منذ الصغر وجاءت استجابتهم على النحو التالى (٣١,٦٪) قالوا (نعم) ، بينما ارتفعت نسبة من قالوا (لا) لتصل إلى (٢٣,٧٪) ، فى حين من قالوا (أحياناً) بلغت نسبتهم (٤٤,٧٪) . وتوضح هذه النسب اختلاف أراء المبحوثات حول مدى تعرضهن للعنف ولكن تبقى الحقيقة الواضحة أن النسبة الأكبر من النساء يتعرضن للعنف بكل صورة ، مع اختلاف الزمان والمكان . وتكشف قراءة هذا الجدول أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة أكدت أنه فى كثير من الأحيان تتعرض البنت للعنف بصور متعددة ، وذلك لأن المجتمع مازال ينظر إلى البنت نظرة اقل ويتعامل معها بعنف أكثر من الولد .

جدول (١٦)

المرأة والعنف فى المنزل

المرأة والعنف	ك	٪
نعم	١٦	٤٢,١٪
لا	١٠	٢٦,٣٪
أحياناً	١٢	٣١,٦٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

كشفت الدراسة الميدانية عن أن أراء المبحوثات حول تعرضهن للعنف داخل المنزل وجاءت استجابتهن على النحو التالى (٤٢,١٪) يتعرضن للعنف

فـى المنـزل ، بينمـا أكـدت (٢٦,٣٪) عـدم تعرضـهن للعنـف ، فـى حـين أن (٣١,٦٪) من المبحوثات قالوا (أحياناً) يتعرضون للعنف بصور مختلفة وهذا يوضح أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تتعرض للعنف فى المنزل سواء من قبل الزوج أو الأولاد أو فى بيت الأب ، وهذا يوضح أن العنف موجود بصورة كبيرة فى البيوت المصرية مع اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكل أسرة .

جدول (١٧)

مدى تعرض المبحوثات للعنف داخل السوق

العنف داخل السوق	ك	٪
نعم	١٣	٣٤,٢٪
لا	٨	٢١,١٪
أحياناً	١٧	٤٤,٧٪
الإجمالى	٣٨	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٧) عن أراء المبحوثات حول وجود العنف داخل السـوق وجاءت النتيجة على النحو التالى (٣٤,٢٪) من عينة الدراسة قالوا (نعم) يوجد العنف فى السوق بكل صوره ، بينما تليها نسبة (٢١,١٪) من المبحوثات قالوا (لا) يوجد عنف فى السوق ، بينما انخفضت نسبة من قالوا أحياناً لتصل (٤٤,٧٪) لا يوجد عنف . وتوضح هذه النسب وجود العنف بصورة كبيرة فى السوق ، مما يؤدى إلى التعرض للعنف بصورة مختلفة فى حياتها سواء داخل المنزل أو فى السوق . وهذا يوضح الحياة الصعبة التى تعيشها الكثير من النساء وخاصة الفقيرات وأرباب المهن البسيطة .

جدول (١٨)

وجهة نظر المبحوثات فى أسباب العنف ضد المرأة

المرأة والعنف	ك	٪
ظلم المجتمع لها	١٠	٪٢٦,٣
ضعف وضع المرأة	٨	٪٢١,١
عدم تقدير الآخرين لها	٦	٪١٥,٨
كل ما سبق	١٤	٪٣٦,٨
الإجمالى	٣٨	٪١٠٠

وأخيراً تكشف الدراسة الميدانية عن وجهة نظر المبحوثات حول أسباب تعرضهن للعنف وجاءت استجابتهم على النحو التالى (٢٦,٣٪) ترى أن ظلم المجتمع لها من أهم أسباب تعرضها للعنف . بينما رأت (٢١,١٪) أن ضعف وضع المرأة يؤدى إلى تعرضها للعنف بصور شتى ، بينما أكدت (١٥,٨٪) أن عدم تقدير الآخرين لها يؤدى فى كثير من الأحيان إلى ضعف ثقتها بنفسها مما يؤدى إلى كثرة تعرضها للعنف باى صورة من الصور ، وفى نفس الوقت لا يستطيع رد هذا العنف أو دفعه عنها ، فتستسلم لهذا العنف، بينما رأت (٣٦,٨٪) من المبحوثات أن هناك الكثير من العوامل والأسباب تؤدى إلى هذا العنف واختاروا (كل ما سبق) من أسباب تؤدى إلى العنف ضدهن بصور مختلفة . وفى النهاية تدفع المرأة الفقيرة والضعيفة ثمن باهظ فى هذه الحياة الصعبة التى تحياها كثير من نساء المجتمع المصرى .

جدول (١٩)

يوضح قيمة كا٢ وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين الفئات العمرية للمبحوثات ونوع العمل

المتغيرات	كا٢	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
الفئات العمرية نوع العمل	١٩,٢١٨	٠,٥٤٨**	٠,٠٠١	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية للمبحوثات ونوع العمل . حيث أن قيمة كا٢ = ١٩,٢١٨ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير الفئات العمرية على متغير نوع العمل.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير الفئات العمرية للمبحوثات ومتغير نوع العمل . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٤٨ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٠)

يوضح قيمة كا٢ وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين الحالة التعليمية للمبحوثات وطبيعة العمل

المتغيرات	كا٢	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
الحالة التعليمية طبيعة العمل	٢٦,٥١٢	٠,٤٦٧**	٠,٠٠١	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثات وطبيعة العمل . حيث أن قيمة كا٢ = ٢٦,٥١٢ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير الحالة التعليمية للمبحوثات على متغير طبيعة العمل.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الحالة التعليمية للمبحوثات ومتغير طبيعة العمل . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٤٦٧ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢١)

يوضح قيمة كا٢ وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين متوسط الدخل الشهري ومدى الرضا عن العمل

المتغيرات	كا٢	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
متوسط الدخل الشهري مدى الرضا عن العمل	٢٥,٦١٨	٠,٤٦٢**	٠,٠٠١	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الدخل الشهري ومدى الرضا عن العمل . حيث أن قيمة كا٢ = ٢٥,٦١٨ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير متوسط الدخل الشهري على متغير مدى الرضا عن العمل .

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متوط الدخل الشهري ومدى الرضا عن العمل . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٤٦٢ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٢)

يوضح قيمة كا^{٢} وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مدى تأثير الظروف الاقتصادية على عمل المبحوثات وأسباب الاضطرار للعمل بالسوق

المتغيرات	كا^{٢}	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
مدى تأثير الظروف الاقتصادية على عمل المبحوثات	٢٩,٩٦٦	٠,٥٩١**	٠,٠٠١	دالة
أسباب الاضطرار للعمل بالسوق				

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى تأثير الظروف الاقتصادية على عمل المبحوثات وأسباب الاضطرار للعمل بالسوق . حيث أن قيمة كا^{٢} = ٢٩,٩٦٦ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير مدى تأثير الظروف الاقتصادية على متغير عمل المبحوثات وأسباب الاضطرار للعمل بالسوق.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين مدى تأثير الظروف الاقتصادية على عمل المبحوثات وأسباب الاضطرار للعمل بالسوق . حيث أن قيمة معامل الارتباط =٠,٥٩١ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١.

جدول رقم (٢٣)

يوضح قيمة كا٢ وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مدى معاناة المبحوثات من مشكلة البطالة في بعض الأحيان والأكثر معاناة من الفقر الرجل أم المرأة

المتغيرات	كا٢	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
مدى معاناة المبحوثات من مشكلة البطالة في بعض الأحيان والأكثر معاناة من الفقر الرجل أم المرأة	٢٤,٨٢٢	٠,٥٩٥**	٠,٠٠١	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى معاناة المبحوثات من مشكلة البطالة في بعض الأحيان والأكثر معاناة من الفقر الرجل أم المرأة . حيث أن قيمة كا٢ = ٢٤,٨٢٢ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يؤكد تأثير متغير مدى معاناة المبحوثات من مشكلة البطالة في بعض الأحيان على متغير الأكثر معاناة من الفقر الرجل أم المرأة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير مدى معاناة المبحوثات من مشكلة البطالة في بعض الأحيان والأكثر معاناة من الفقر الرجل أم المرأة. حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٩٥ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٤)

يوضح قيمة كا٢ وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مدى معاناة المبحوثات من العنف في الصغر وأسباب العنف ضد المرأة

المتغيرات	كا٢	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
مدى معاناة المبحوثات من العنف في الصغر وأسباب العنف ضد المرأة	٢١,٤٥٢	٠,٥٣٣**	٠,٠٠١	دالة

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير مدى معاناة المبحوثات من العنف في الصغر وأسباب العنف ضد المرأة . حيث أن قيمة كا٢ = ٢١,٤٥٢ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير مدى معاناة المبحوثات من العنف في الصغر على متغير أسباب العنف ضد المرأة.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير مدى معاناة المبحوثات من العنف في الصغر وأسباب العنف ضد المرأة . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٣٣ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٢٥)

يوضح قيمة كا٢ وقيمة معامل الارتباط للعلاقة بين مدى تعرض المبحوثات للعنف بأي صورة من الصور سواء داخل المنزل أو خارجه ومدى وجود عنف ضد المرأة في السوق

المتغيرات	كا٢	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	الدلالة
مدى تعرض المبحوثات للعنف بأي صورة من الصور سواء داخل المنزل أو خارجه	٢٧,٩١٤	٠,٥٦١**	٠,٠٠١	دالة
مدى وجود عنف ضد المرأة في السوق				

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير مدى تعرض المبحوثات للعنف بأي صورة من الصور سواء داخل المنزل أو خارجه ومدى وجود عنف ضد المرأة في السوق . حيث أن قيمة كا٢ = ٢٧,٩١٤ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، مما يؤكد تأثير متغير مدى تعرض المبحوثات للعنف بأي صورة من الصور سواء داخل المنزل أو خارجه ومتغير مدى وجود عنف ضد المرأة في السوق.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين متغير مدى تعرض المبحوثات للعنف بأي صورة من الصور سواء داخل المنزل أو خارجه ومدى وجود عنف ضد المرأة في السوق . حيث أن قيمة معامل الارتباط = ٠,٥٦١ وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ .

ملاحظات ختامية حول نتائج الدراسة وأهم استخلاصتها :

استهدفت الدراسة الراهنة ، تحليل مدى تأثير التغيرات البنائية على المرأة فى سوق العمل ، ومحاولة الكشف عن الأزمات التى يعانين منها ، وهشاشة فرص الحياة التى تتاح لهن فى سوق دكرنس .

وقد أتضح أن عمل المرأة (فى سوق العمل غير الرسمى) فى هذا القطاع ، أنه قطاع ويتجاوز كل الأبعاد التشريعية والقانونية والإنسانية المحددة لشروط الدخول فى العمل ، وللخطة العمل ، والعائد من العمل ، فهو قطاع لا يلتزم بأى تحديد قانونى لساعات العمل أو الأجور والتأمينات والمعاشات أو شروط السلامة المهنية والصحية .

ومن خلال الدراسة أتضح أن عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى يتصف بما يلى ، كثافة الاستغلال ، والقهر المعنوى والجسدى ، مقابل أجر محدود لا يفى بالحد الأدنى من ضرورات الحياة .

كما تتفاوت أوضاع النساء العاملات فى السوق بين متعلمة وأمية ، ومتزوجة تعول أسرتها ، وأخرى فى أسرة يعولها ذكر . الفقيرة المتعلمة غالباً ما تتعامل مع القطاع غير الرسمى ، كمحطة انتظار لحين الدخول فى القطاع الرسمى ، وتكون قد حصلت على خبرة ما قد تفيدها فى هذا الدخول ، وهذه حالة أفضل نسبياً من حال تلك المرأة التى يكون القطاع غير الرسمى هو قدرها ومستقبل عمرها كله ، ولا توجد أمامها أى فرصة لتحسين أحوالها ، أو لتحقيق حراك مهنى من أى نوع .

أوضحت الدراسة أن المرأة التى تعمل بالقطاع غير الرسمى تقوم بمهام وأدوار أكثر كثافة وتداخلاً وهذا يؤثر على أسرتها وعلى أبنائها حيث أنها تقضى أغلب الوقت فى العمل (السوق) من أجل تحسين ظروف الأسرة .

أوضحت نتائج الدراسة أنه في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تعرض لها المجتمع أنتشر الفقر والحرمان والتهميش للمرأة وأيضاً العنف بكل صوره ، فالعنف أصبح سمة مميزة لنمط التفاعل فى الحياة العادية للأفراد . وهذا التفاعل يكشف عن أشكال عديدة من العنف تتجلى فى مسويات متباينة بدءاً من الأسرة مروراً بالتفاعلات العادية فى الأسواق والشوارع ووسائل المواصلات وانتهاءاً بالتعامل مع مؤسسات الدولة .

وأوضحت نتائج الدراسة أن التداخل فى الأدوار بالنسبة للمرأة العائلة العاملة فى القطاع غير الرسمى يحفل بصراعات الأدوار والصراعات النفسية والإجهاد الجسمى ، وفرص الحرمان من لحظة تأمل الذات والتفكير فى بعض الأمور الشخصية .

من خلال الدراسة الميدانية أتضح صورة المرأة الفقيرة فهى بجانب معناتها من شروط العمل تتعرض لصور من العنف المادى والرمزى. وإذا كانت تلك المرأة عائلة ، فإن العنف يتجاوزها إلى بعض أطفالها الصغار ،

الذين يفترشون الأرض العراء وغالباً ويعانون حرماناً بيننا من كل فرص الإشباع النفسى والمادى والصحى .

هذه بعض صور تأثيرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، حاضراً ومستقبلاً فى فرص مشاركة المرأة ف أسواق العمل ، وهى صور لا يمكن انحسارها إلا بصورة بديلة للمرأة المصرية ، تستند على الحركة الاجتماعية المرتبطة بمنظمات المجتمع المدنى ، والرافعة لشعار مجتمع للجميع يقوم على تكافؤ الفرص الاقتصادية والسياسية .

وأوضح البحث الميدانى أن تنامى العمالة المؤقتة نتاج لعوام خاصة بإعادة الهيكلة الاقتصادية وما نجم عن الخصخصة والبطالة والفقر ن فإذا كانت إعادة الهيكلة تهدف إلى إقامة هياكل اقتصادية جديدة تتواكب مع متطلبات العولمة وتعمل بآليات الاقتصاد الجديد ، حيث المرونة فى التشغيل والمهارة ، لذا تفضل العمالة المؤقتة فى سوق العمل ، وخاصة فائقة المهارة ، مما يؤثر على شريحة كبيرة من النساء وخاصة قليلة الخبرة بما يضطرها إلى تقبل أى عمل مهما كان صغيراً وصعب .

وقد أوضح البحث الميدانى مدى تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية على المرأة وخاصة فى تغيير أنماط العمالة ، وأتساع بعضها على حساب الآخر ، وفى ضوء ذلك تغيرت النظرة للعمل وطبيعته وقبول ما هو متاح من فرص وليس وفقاً للمؤهل أو المكانة وغير ذلك . وبهذا أصبحت العمالة فى مقدمة ضحايا إعادة الهيكلة الاقتصادية مع تراجع سياسة التوظيف ، وأصبحوا محكومين بآليات السوق ومتطلباته وتقلباته أيضاً ، فيدخلون فى سوق العمل المؤقت ليس تفضيلاً بل اضطراراً . وبهذا قد تتحول العمالة فى ظل السياق الحالى ، وخاصة خارج النطاق المؤسسى إلى عمالة مؤقتة كمطلب من متطلبات الاقتصاد الجديد .

وأخيراً أوضح البحث الميدانى أنه فى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية التى يمر بها المجتمع المصرى تولد هموم جديدة للعمالة النسائية خاصة ، فإذا كان العامل الثبات فى حالة تمكين من الوظيفة ، حيث الاستقرار والأمان الوظيفى والأجر الثابت والمعاش .. الخ ، فإن العمالة النسائية فى حالة تهميش إذا يظهر التحيز ضدها ، وتظل مقبولة فى إطار المفاهيم والنظرة الثقافية التى تضعها فى قوالب مهنية نمطية ، وخاصة الأعمال الشبيهة بالأعمال المنزلية ، وبهذا تتكرس فكرة التمييز وتهميش دورها .

المراجع :

أولاً المراجع العربية :

١ - إجلال اسماعيل حلمي ، الأسرة العربية : النظرية و التطبيق ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧.

٢ - ---------- ، العنف الأسري ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر ، ١٩٩٩ .

٣ - أحمد ذكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٤ - أحمد مجدي حجازي ، (التغير الاجتماعي وقضايا التنمية و التحديث) مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب . جامعة القاهرة ، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع تحرير أحمد زايد ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٥ - ---------- ، فقراء في زمن العولمة ، تحليل لبعض مشكلات التهميش الاجتماعي ، المؤتمر السنوي الثاني للبحوث الاجتماعية ، المجلد الأول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠٠

٦ - اعتماد علام ، العولمة وقيم العمل المستحدثة لدى الشباب في المجتمع المصري ، رؤية استشرافية ، أعمال الندوة السابعة ، الشباب ومستقبل مصر ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٩ – ٣٠ أبريل ، ٢٠٠٠ .

٧ - التحرير النهائي للمرأة في العقول ، "المشكاة" ، أوراق بحثية ، مارس ٢٠٠١ .

٨ - جوردن مارشال موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، المركز المصري العربي ، القاهرة ، ١٢٠ ، ٢٠٠٠ .

٩ - جون ركس ، مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د. ت .

١٠ - حسام الدين عوض العدل ، التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري في أعقاب ثورة ٢٥ يناير (دراسة ميدانية) رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة المنصورة ، قسم الاجتماع ، ٢٠١٥ .

١١ - دلال البرزي ، المرأة في العمل الأهلي العربي ، بحوث ودراسات مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ، مشاركة – عطار – إنماء ، القاهرة ٣١ أكتوبر ١٩٨٩ .

١٢ - ديبانا ريان وروبرت تشامبرز ، أصوات الفقراء صيحة للتغير ، القاهرة ، ٢٠٠٣,

١٣ - سامية سعيد إمام ، من يملك مصر ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية نخبة الانفتاح الاقتصادي في مصر (١٩٧٤ – ١٩٨٠) دار المستقبل العربي ، القاهرة، ط ١ ، ١٩٨٦ .
١٤ - سهام بنت خضر الزهرانى ، المعوقات الاجتماعية التى تواجه المرأة العاملة فى القطاع الصحى (دراسة استطلاعية على عينة من الموظفات العاملات فى المستشفيات بالقطاعين العام والخاص بمحافظة جدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة املك عبدالعزيز ، السعودية ، ١٤٣٢ ه .
١٥ - شريف شحاته ، العولمة والمرأة وتقسيم العمل الدولي(حول فكر سمير أمين) عبدالباسط عبد المعطي وآخرون ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٩.
١٦ - عبد الباسط عبد المعطي ، المرأة العربية الفقيرة : ورقة مقدمة إلى : المؤتمر العربي حول المرأة والفقر ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، جامعة الدول العربية، المملكة المغربية ، ٢٠٠١ .
١٧ - عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهواري ، علم الاجتماع والتنمية ، دراسات وقضايا ، دار المعرفية الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.
١٨ - عدلي السمري ، سلوك العنف بين الشباب : دراسة ميدانية على عينة من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية ، الشباب ومستقبل مصر و الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة ، القاهرة في الفترة ٢٩ -٣٠ إبريل ٢٠٠٠ .
١٩ - الفرحاتى السيد محمود ، العجز المتعلم وقضاياه التربوية والاجتماعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
٢٠ - فليب شميتر ، الانتقالات من الحكم السلطوي ، استنتاجات أولية حول الديمقراطية غير المؤكدة ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٧ .
٢١ - محروس محمود خليفة ، صناعة الفقراء رؤية نقدية لأيديولوجية الرعاية الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ .
٢٢ - محمد حسين باقر ، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا، اللحفة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ،الأمم المتحدة ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (١٣) ، نيويورك ١٩٩٦
٢٣ - محمد عابد الجابري ، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، يسرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠١ .

٢٤ - محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، أسس نظرية ودراسات واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥ .
٢٥ - محمود عبد الفضيل ، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل سياسات الرأسمالية الجديدة (مصر) ، مركز البحوث العربية ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦.
٢٦ - محمود عبد الفضيل ، مصر والعالم : على أعتاب ألفية جديدة ، دار الشروق ، القاهرة .
٢٧ - مديحة الصفتي ، العمالة النسائية ، توصيف اجتماعي ، في : منظمة فريد ريش أيبرت ، قضية للمناقشة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٢٨ - مصر : تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
٢٩ - نادية رمسيس فرح ، المؤشرات الخاصة بالمرأة في مصر ، المجلس القومي للمرأة، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢ .
٣٠ - نفيسة سيد أبو السعود ، بعض قضايا الفقر والبيئة وارتباطها بالتنمية البشرية في مصر ، سلسلة أوراق بحثية في معهد التخطيط القومي ، برنامج الأمم المتحدة الألماني ،تقرير التنمية البشرية في مصر ١٩٩٦ ، القاهرة ١٩٩٦ .
٣١ - وثيقة الإسكندرية ٢٠٠٤ ، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ ١٢ – ١٤ مارس ٢٠٠٤ ، مكتبة الإسكندرية .

إحصاءات وتقارير :

٣٢ - على جمعة ، من أدوات بناء الحضارة ، القضاء على العنف ، جريدة المصرى اليوم ، العدد ٢٧٠٦ ، ٢٠١١/١١/١٠ .
٣٣ - المعهد القومي للتنمية والتخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ، مطابع الأهرام، قليوب ١٩٩٦ .
٣٤ - المعهد القومي للتنمية والتخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ، مطابع الأهرام، قليوب، ١٩٩٨/ ١٩٩٩ .
٣٥ - الأهلية المصرية ، الجمعيات وثيقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة ، ٥ – ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ .
٣٦ - مصر تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٦.
٣٧ - المجلس القومي للمرأة ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الأوراق الخلفية ، ٢٠٠٠ -٢٠٠١ .

٣٨ - ناهد رمزي وعادل سلطان ، العنف ضد المرأة ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الأول، يناير ٢٠٠٠ .
٣٩ - طريف شوقي ، العنف في الأسرة المصرية ، دراسة نفسية استكشافية ، المؤتمر السنوي الرابع ، الأبعاد الاجتماعية الجنائية للعنف في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- O'Reilly, Jacque & Fagan, Colette, Part-Time Work Prospects: An International Comparison of Part-Time Work in Europe North American & The Pacific Rin, Book Review, contemporary Sociology, Vol., 29, No. 5, 1999.
2- Alan Grilbert and Joseph Gugler, cities, poverty and employment urbani zation in the third world, oxford university press, 1983, P.128
3- Bandura , A (1997) Self – Efficacy, Psychological Review, 64, 20 :191 -215)
4- Gornick , Jacobs c. and Jerry A., gander , the welfare state and public employment : A comparative study and seven industrial 2ed Countries , American sociological Review, Vol., 36 , Oct., 1998
5- Hoodfar , Hioma, Between marriage and the Market intimate politics and Socirties < Book Reviewe international journal of Middle east Studies , Vol., 30 , No 2,1998
6- Huber Evelyone and Stephens John D.,partisan Governance, woman's employment and the Social democratic state, American Social logical review, Vol., 66 No . 3, 2000
7- Lindal Lindsey ; Gender ; A sociological Perceptive: 2ed; New jersey; prentice Hall; 1994.

8- Reboert Nash Parker : Violence : Drinking of alocoholic beverages, Alconaol nealth : research world : Vol., 17 issues2 ; 1993.

Reports :-

1- United Nations , Economic and Social commission Western Asia , New York , 1999

2- Walker , Alam , 2009 the Social quality Approach: bridging Asia and Europe , development and Society , Vol., 38 , No -2

3- Wolf Scoot , " concepts and measurememt of poverty" united Nation, Research institute for Social Development, Geneva, 1981 .